الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

اختبار أثر أجور المعلمين على التحصيل العلمـــي

دراسة حالة في الجزائر على المدارس الحكومية للفترة الممتدة ما بين (1970 - 2018)

إعداد الطلبـــة:

✍ إلياس بقاص

✍ مراد الأخوص

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور:

– جوادي نور الدين

لجنة المناقشة

د/ رياض ريمي	أستاذ تعليم عالي – بجامعة الوادي	رئيسا
د/ جوادي نور الدين	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مشرفا و مقررا
د/ لطفي مخزومي	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

اختبار أثر أجور المعلمين على التحصيل العلمـــــي

دراسة حالة في الجزائر على المدارس الحكومية للفترة الممتدة ما بين (2018 - 1970)

إعداد الطلبـــة:

إلياس بقاص

مراد الأخوص

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور:

– جوادي نور الدين

لجنة المناقشة

د/ رياض ريمي	أستاذ تعليم عالي – بجامعة الوادي	رئيسا
د/ جوادي نور الدين	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مشرفا و مقررا
د/ لطفي مخزومي	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

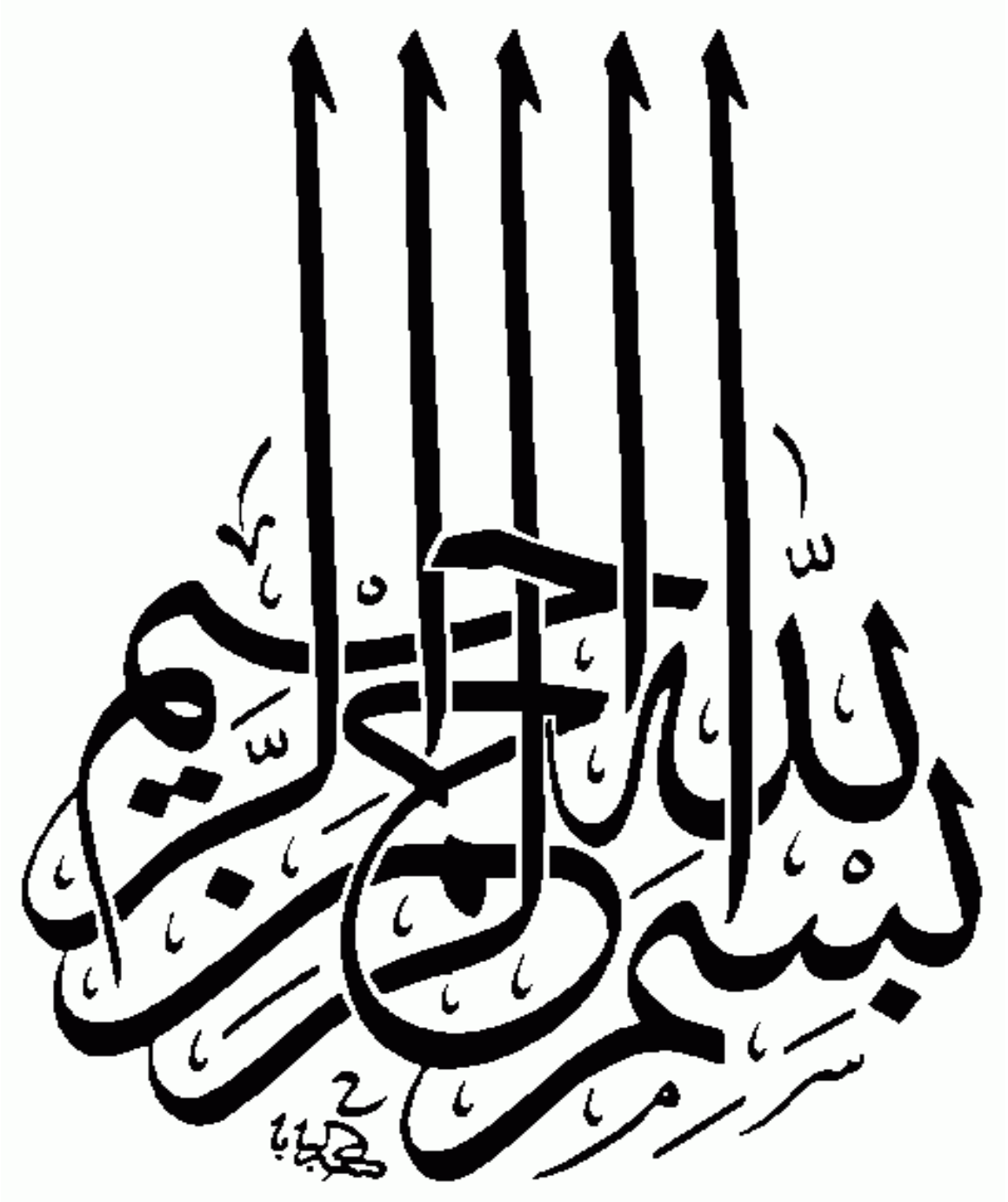
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى منارة العلم والإمام المصطفى، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من أضاء بعلمه عقل غيره وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين

إلى من أنارا لي درب العلم و المعرفة، أمـــي وأبـــي

إلى كل الأخوة كل واحد باسمه

إلى كل الأصدقاء

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة

إلياس * مراد

تشكرات

بداية نشكر المولى عز وجل على عطائه الواسع وتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع

والشكر موصول للمشرف الدكتور نور الدين جوادي، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته في انجاز هذا العمل، فجزاه الله عنا كل جزاء وله منا كل التقدير والاحترام

نشكر كل من سهل علينا الطريق لإنجاز هذا العمل

وفي الأخير الشكر الجزيل لكل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ملخص الدراسة:

التعليم ذلك الكنز المكنون الذي لا يفنى، مهما تحدثنا عن أهميته وقيمته فلن نوفيه حقه، لأنه يمس جميع مناحي الحياة. لقد أجريت العديد من الدراسات عن موضوع التعليم في بلدان العالم إدراكا لأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي، لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من الناحية النظرية ثم من الناحية التطبيقية على حالة الجزائر، مستخدمة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وطريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، تضمنت الدراسة خمس متغيرات مستقلة ومتغير تابع كما أن المعطيات المتوفرة لدينا مقيدة بالفتر وكانت أهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة طردية بين حجم العمالة والناتج الداخلي الخام، إضافة إلى وجود علاقة عكسية بين هذا الأخير وبين مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط، أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي والجامعي لا توجد علاقة بينها وبين الناتج الداخلي الخام لقد خصصنا هذا ، وذلك من خلال بناء نموذج يسمح لنا بمقارن ة الأجور التي يحصل عليها العمال في كل من مؤسسة الاسمنت ومؤسسة ،ومعرفة مدى عدالتها.

الكلمات المفتاحية: الأجور، الموظفين، التعليم في الجزائر، التحصيل العلمي.

Résumé de l'étude:

L'éducation est ce trésor caché qui ne périt pas, peu importe combien nous parlons de son importance et de sa valeur, nous ne lui donnerons pas son droit, car elle affecte tous les aspects de la vie. De nombreuses études ont été menées sur le sujet de l'éducation dans les pays du monde réalisant son importance dans la réalisation de la croissance économique, ainsi cette étude se présente comme une tentative de recherche de la relation entre l'éducation et la croissance économique en Algérie, en théorie puis en pratique sur le cas de l'Algérie, en utilisant le modèle de régression linéaire multiple. Et la méthode des moindres carrés ordinaires dans l'estimation, l'étude comprenait cinq variables indépendantes et une variable dépendante, et les données dont nous disposons sont limitées à la période. Les résultats les plus importants ont été l'existence d'une relation directe entre le volume d'emploi et le produit intérieur brut, en plus de l'existence d'une relation inverse entre ce dernier et le niveau d'enseignement primaire et intermédiaire. , Quant à l'enseignement secondaire et universitaire, il n'y a pas de relation entre eux et le produit intérieur brut, nous l'avons précisé en construisant un modèle qui permet de comparer les salaires que les travailleurs perçoivent à la fois dans l'établissement cimentier et dans l'établissement, et de connaître leur équité.

Mots clés : salaires, employés, éducation en Algérie, niveau d'instruction.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	**I**
الشكر والعرفان	**II**
ملخص الدراسة	**III**
فهرس المحتويات	**V**
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري اقتصاديات التعليم	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: اقتصاديات التعليم	**07**
المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التعليم	**07**
أولا: مفهوم اقتصاديات التعليم	**07**
ثانيا: أبعاد علم اقتصاديات التعليم	**08**
المطلب الثاني : أهمية اقتصاديات التعليم	**11**
أولا: أهمية اقتصاديات التعليم	**11**
المطلب الثالث : علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	**14**
أولا: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	**14**
1- علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي	**15**
2- علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية	**16**
3- علاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية	**19**
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للأجور	**22**
المطلب الاول : ماهية للأجور	**22**
أولا: تعريف الأجر	**22**
1- المرتبات	**23**

2- الأجور	**23**
4- صافي الأجور	**23**
ثانيا: أهمية الأجور	**23**
1- تحديد معدل الربح	**24**
ثالثا: أنواع الأجور	**24**
1- الأجر النقدي (الاسمي)	**24**
2- الأجر الحقيقي	**24**
3- الأجر الدوري والأجر غير الدوري	**25**
4- الأجر النقدي والأجر العيني	**25**
المطلب الثاني : العلاقة بين التعليم و الأجر	**26**
أولا: جانب العرض (العمال)	**26**
ثانيا: جانب الطلب (صاحب العمل)	**27**
المطلب الثالث: علاقة المستوى التعليمي وأثر المتغيرات الاقتصادية على الأجور والرواتب	**29**
أولا: نظرية تكوين رأس المال البشري	**29**
ثانيا: بيانات أجور قطاع التربية	**32**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: واقع التعليم والأجور في الجزائر	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: الانفاق على التعليم في الجزائر	**37**
المطلب الأول : ماهية الإنفاق التعليمي	**37**
أولا: تعريف الإنفاق التعليمي	**38**
ثانيا: العوامل المؤثرة في الإنفاق التعليمي	**38**

1- العوامل الداخلية	**38**
2- العوامل الخارجية	**39**
ثالثا: أقسام نفقات التعليم	**39**
رابعا: تمويل التعليم	**40**
1- مفهوم تمويل التعليم	**41**
المطلب الثاني : مصادر تمويل التعليم	**41**
أولا: المصادر في تمويل التعليم	**41**
1- المصادر التقليدية في تمويل التعليم	**41**
2- المصادر الحديثة في تمويل التعليم	**41**
المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم	**42**
أولا: تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	**43**
المبحث الثاني: تطور نظام الأجور في الجزائر	**56**
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر	**56**
أولا: وضعية التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر	**56**
ثانيا: وضعية التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال	**57**
ثالثا: وضعية التعليم في الجزائر بعد الاستقلال	**57**
المطلب الثاني : تعريف الأجر ومكوناته.	**61**
أولا: التعريف الفقهي.	**61**
ثانيا: مكونات الأجر	**62**
1- الاجر المباشر وغير المباشر	**62**
2- الحد الأدنى للأجر	**63**
3- الأجر المتوسط الأقصى	**64**

ثالثا: الأجر الثابت وعناصره	**66**
المطلب الثالث : أنظمة الاجور و معاييرها	**66**
أولا: أنظمة الاجور	**66**
1- نظام الأجور الزمني	**67**
2- نظام الأجور الإنتاجي (حسب الإنتاج)	**68**
ثانيا: المعايير الأجور	**68**
1- معيار المدة	**68**
2- معيار المردودية	**68**
3- المعيار المزدوج	**68**
4- المعايير الأخرى	**69**
أ- تحديد الأجر بمقتضى الاتفاقيات الجماعية	**69**
ب- تحديد الأجر بمقتضى القرارات الإدارية	**70**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تمهيد:	**73**
المبحث الأول: دراسة العلاقة بين رفع أجور المعلمين ومستوى التحصيل العلمي	**74**
المطلب الأول: المتغير التابع: التحصيل العلمي (edu)	**75**
المطلب الثاني: المتغير المستقل: أجور المعلمين (W)	**76**
المطلب الثالث: الحد الأدنى للأجور (mw)	**79**
المبحث الثاني: معدلات التضخم والدراسات القياسية	**82**
المطلب الأول: الدعم الحكومي	**82**
المطلب الثاني: معدل التضخم السائد (inf)	**84**
المطلب الثالث: الدراسة القياسية	**85**

أولا: الاختبارات الإحصائية	**86**
ثانيا: تحليل النتائج	**90**
خلاصة الفصل	**93**
الخاتمة	**95**
قائمة المراجع	**99**

قائمة الجداول :

المحتوى	الصفحة
الجدول رقم (01): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019	43
الجدول رقم (02): تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 الوحدة: دم	46
الجدول رقم (03): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019	48
الجدول رقم (04): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019	51
الجدول رقم (05): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010- 2019 السنوات حجم الإنفاق بالدينار الجزائري و التطور في الإنفاق الناتج الداخلي	53
جدول رقم (06) : قيم سلسلة بيانات المتغير التابع التحصيل العلمي EDU للفترة 1970 الى 2018	76
جدول رقم (07): تطور قيمة الحد الادنى للاجور wm في الجزائر للفترة 1990 الى 2018 القيم بالدولار محسوبة على أساس (1 دولار =116,6 دج) والمقدر كمتوسط سنوي للمتوسطات الشهرية للعام .2018	80
جدول رقم (08): قيم سلسلة بيانات المتغير المستقبل الحد الادنى لاجورwm 1970 الى 2018 دولار امريكي	81
جدول رقم (09): نسية "الدعم الحكومي" من نفقات الدولة في الجزائر اللفترة 1970 الى 2018 (%)	83
جدول رقم (10): قيم بيانات المتغير المستقبل الدعم الحكومي gou للفترة 1970 الى 2018 %	85
جدول رقم (11): قيم سلسلة بيانات المتغير المستقل التضخم inf للفترة 1970 الى 2018 %	87
جدول رقم (12): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بإختيار بيرسون Pearson correlation test"	87
جدول رقم (13) اختبار التكامل المشترك النموذج بأسلوب (F-Bounds Test)	88
جدول رقم (14): اختبار الانباط الذاتي " مضاعف لاغرانج (LM Test) "	88

جدول رقم (15): عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH)	**88**
جدول رقم (16): اختيار ملائمة تصميم النموذج (Ramsey RESET)	**89**
جدول رقم (17): معامل تصحيح الخطأ (ECM)	**89**
جدول رقم (18): اختبار معنوية النموذج وقيمة معامل الارتباط Methodi RDL Variable 5D-	**90**
جدول رقم (19): اختبار معنوية معلمات النموذج على المدى البعيد	**91**
جدول رقم (20): اختبار التغير الهيكلي (Chow)	**91**

قائمة الأشكال

المحتوى	الصفحة
الشكل رقم (01): منحنيا سواء العاملين مختلفين.	27
الشكل رقم (02): سنوات التعليم المطلوبة بعد المستوى الإجباري	28
الشكل رقم (03): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.	45
الشكل رقم (04): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019	47
الشكل رقم (05): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي	52
الشكل رقم (06): يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.	54
شكل رقم (07): تغيرات "نسبة النجاح في البكالوريا" (edu) في الجزائر للفترة 1970 2018 (%)	75
شكل رقم (08): العلاقة بين الاجور و الانتاجة العمل للفترة 2008 / 2009	77
شكل رقم (09): تصور عام الإطار المفاهيمي لمفهوم "الأجور" في الأدب الاقتصادي	78
شكل رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي	86
شكل رقم (11): الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)	89

مقدمـــــة

يعتبر العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن إن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في ت اركم أرس المال البشري وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فان ت اركم أرس المال البشري يساعد في التقدم التقني و يعد مصدرا من مصادر النمو المستدام، إذ ركزت معظم الدول العربية في خططها التنموية على التعليم خلال العقدين الماضيين، فزادت أعداد المدارس و مؤسسات التعلم بشكل عام زد على ذلك عدد المدرسين، وعدد الملتحقين و الخرجين من جميع مستويات التعليم بشكل ملحوظ.

ونظرا للإدراك المتزايد من قبل الحكومات والأفراد بأهمية التعليم، ودوره في عملية النمو الاقتصادي باعتباره شكل أشكال الاستثمار ذو الإنتاجية العالية لما يلعبه من دور في زيادة فاعلية العمل الإنساني مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي زيادة الدخل على المستوى الفردي والمستوى القومي، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، فكان لابد من اهتمام الحكومة بالتعليم من خلال فتح العديد من المدارس والجامعات وتجهيزها وقد ركزت جميع الخطط التعليمية على إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية والتوسع في مختلف مراحل التعليم

من اجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- مامدى تأثير التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 2019؟

1. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ إلى أي مدى يساهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل توجد علاقة بين مستوى التعليم (الأساسي الثانوي والجامعي) وبين النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- ✓ هل التوسع في مراحل التعليم خلال الفترة 1990 2019 له آثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل الإنفاق على التعليم (المدرسي والجامعي) له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة.

2. الفرضيات

ومن اجل الإجابة على الأسئلة الفرعية تم وضع عدة فرضيات وهي كالأتي:

- ✓ التعليم الجامعي والثانوي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والعمالة.
- ✓ التوسع في الإنفاق على التعليم (الابتدائي والمتوسط) له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. أسباب اختيار الموضوع:

الرغبة في البحث والاستطلاع في موضوع التعليم وأثاره الاقتصادية على وجه الخصوص على النمو

الاقتصادي.

4. أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في موضوع التعليم ودوره في إحداث النمو الاقتصادي، إذ يعتمد هذا الأخير على مدى استثمار الدولة فيه لذا نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ✓ التعرف على كيفية تطور التعليم بمختلف مراحله حتى أصبح التعليم المصدر الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية
- ✓ إبراز دور قطاع التعليم في الاقتصاد الوطني.إذ يعتبر من بين أهم الركائز الرئيسية تحقيق التنمية
- ✓ الاقتصادية عن طريق الاستثمار في ال أرس المال البشري؛

- ✓ محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية لأثر التعليم على النمو الاقتصادي؛
- ✓ تسليط الضوء على العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.

5. حدود الدراسة:

الإطار الزماني :تشمل الفترة الممتدة من 1990الى .2019 الإطار المكاني:الجزائر

6. أهمية البحث:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي يحتله قطاع التعليم والدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى آثاره التي تبين عكسه على الإنتاج المحلي، كما تكمن أهمية هذا البحث في تحليل مفهوم التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.

7. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يشمل على استخدام الأسلوبين (الوصفي والقياسي) في عرض البيانات وتحليلها وتقييمها وتفسيرها من خلال إعداد جداول وبيانات إحصائية تعكس تطور حجم المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي فيها.

8. الدراسات السابقة:

دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، للطالب حمزة مرادسي كانت نتائج الدراسة المتوصل إليها على النحو التالي:

- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر ظاهرة يمكن التحكم في سلوكها بنسبة 15%من خلال جميع المتغيرات المدرجة في النموذج؛
- ✓ لا تأثر تكلفة الطالب الجامعي على النمو الاقتصادي إلا بنسبة قليلة؛
- ✓ لا يؤثر التوسع الكمي لطلبة التعليم العالي على النمو الاقتصادي للجزائر؛
- ✓ لا يؤثر عدد الأساتذة المحاضرين في قطاع التعليم العالي على النمو الاقتصادي.

دراسة كامل علي التل، دراسة قياسية لأثر التعليم على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة اليرموك، الأردن، .3993 وكان نتائج الدراسة باستخدام النموذج الرياضي" لشولتز" هي التعليم يساهم مساهمة موجبة في المرحلتين الأساسية والثانوية، وسالبة في المرحلة الجامعية، بينما طريقة "دينسون" توصلت إلى أن مساهمة المرحلة الثانوية فكانت سالبة، يرجع ذلك الى تفشي البطالة بين خريجي المرحلة الثانوية والجامعية نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب مخرجات التعليم.

9. أقسام البحث:

يقع هذا البحث في ثلاثة فصول، يحدد الفصل الأول التحليل النظري للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في ضوء الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، واشتمل على تحليل اقتصادي للتعليم وعلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وعلى النظريات الحديثة لتفسير النمو الاقتصادي، كما يتناول علاقة التعليم بالإنتاجية، وعلاقته بالدخل الفردي وكذلك علاقة التعليم بالدخل الوطني.

ويتناول الفصل الثاني تحليل واقع النمو الاقتصادي والنظام التعليمي في الجزائر وتطوره خلال الفترة 1990 2019 من حيث إعداد الطلبة المسجلين حسب مراحل التعليم، وتطور نفقات التعليم ومردوديته أما الفصل الثالث والأخير سنتناول فيه قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 2019 وذلك باستخدام برنامج Eviews8 للتقدير والاختبار.

الفصل الأول

الإطار النظري لاقتصاديات التعليم

تمهيد:

اهتم علم اقتصاديات بنشأة التعليم إذ تعد اقتصاديات التعليم فرعاً مهما من فروع علم الاقتصاد فهو يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم ، وكذلك تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل ويهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواءٌ أكانت على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني وتنظر اقتصاديات التعليم إلى التعليم من منظور اقتصادي ، من خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصاديات الموارد البشرية ، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة ، والإنتاجية التعليمية ، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات.

وما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي ، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته ، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني . ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع فرها إلى المخصصات التي تو البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم، من جهة أخرى فأن النظام التعليمي يوفر إعداد القوى العاملة كماً وكيفاً. فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل .

المبحث الأول: اقتصاديات التعليم

تعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي . فضلا عن ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات واستهلاكية ، فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون لطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين ، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة[1].

المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التعليم

أولا: مفهوم اقتصاديات التعليم:

وضعت العديد من التعاريف لمفهوم اقتصاديات التعليم ولم يتفق على تعريف واحد ويرجع ذلك للأسباب الآتية اختلاف وجهات النظر والتخصصات : وينطبق ذلك على العلوم كافة الاجتماعية التي يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروعها ، فمثلا نجد البعض يعرفه بدلالة التكلفة والبعض الآخر يعرفه بدلالة عائد التعليم سواء أكان اقتصاديا أم اجتماعيا أم نفسيا، فضلا عن أن بدايته كانت من علماء الاقتصاد ثم تبعهم علماء التربية، الاختلاف حول أصل هذا العلم وذلك نتيجة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية، ولا سيما التربية فهناك تباين في الفلسفات ووجهات النظر بين المتخصصين وما يرافقها من اختلاف التراث الثقافي للمجتمعات ، ويؤدى ذلك إلى تباينات في تعريف أحد الفروع.

حداثة هذا العلم فالزمن يلعب دورا كبيرا في ترسيخ أي علم واستقراره ، فكلما ازدادت فترة ظهور العلم استقرت مفاهيمه الدور الذي تلعبه عوامل الزمان والمكان وما يصاحبها من اختلاف للتراث الثقافي للمجتمعات . ومن أهم التعاريف الموضوعة "هي اختيار البديل من

[1] كبداني ، احمد اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أبي بكر بلفايد ، الجزائر – تلمسان 2013

البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة ، مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود بأقل تكلفة ممكنة، وعرفها قاموس ويستر عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق عن طريق التربية النفسية قاموس التربية اقتصاديات التعليم "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد وعرفها أيضا كون على "دراسة لكيفية قيام الأفراد بعملية الاختيار باستخدام النقود ، أو دون استخدامها اجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة ولا سيما من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب ، وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية ...الخ ، ذلك في الوقت الحاضر ومن المستقبل بين وجماعاته المختلفة " وبناءا على رأيه حددت الجوانب المتعلقة باقتصاديات التعليم وهي- عملية أنتاج التعليم- توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة كمية الأموال التي يجب أن ينفقها على الأنشطة التربوية وأي الأنواع من الأنشطة التي يجبا ختيارها وعرفت من جانب أخر دراسة كيفية توظيف الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب وتنمية المعرفة والمهارة والخلق ، ولا سيما عن طريق التعليم الرسمي خلال الزمن ، وتوزيعها في الحاضر والمستقبل بين الأفراد والجماعات على اختلافهم في، وكيفية اختيار الأفراد، باستعمال النقود حيث تسهم بعملية إنتاج التربية والتعليم أولاً وتوزيع التعليم بين الجماعات والأفراد المتنافسين ثانياً والقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية، وما هي أنماطها الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها [1]

ثانيا: أبعاد علم اقتصاديات التعليم

ارتكزت اقتصاديات التعليم على أبعاد أهمها:

- ✓ **الكلفة:** هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة .

1 ألبدري ، احمد التخلف الاقتصادي ، بدون طبعة ، الجزائر ، الناشر: ديوان المطبوعات الجامعي 1983 ص 99

✓ **الفائدة:** هي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها أعلاه ، سواء أكان المستفيد هو الفرد أم المجتمع بشكل عام ، فلكل عمل من قبل أي فرد عائد مادي أو معنوي يعود للفرد نفسه أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة، وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يقوق العائد من رأس المال المادي بثلاثة أضعاف على الأقل[1].

✓ **معدل العائد** : هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين ، وبين كلفة هذا البرنامج.

✓ **الخيارات:** هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها.

✓ **مصادر التمويل:** هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمة وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية

✓ **الكفاية والفاعلية والتقييم** : تعني جودة الخدمات التعليمية ومالائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع. إن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس الفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها، وإذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل، فإن الكفاية والفاعلية في إدارة التمويل ، وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفادي الخدر يصوره المختلفة سواء أكان تربوية أم مالية أم بشرية أم إدارية، لا يقل أهمية عن التمويل.

وبناء على ما تبين من وجود علاقة قوية وكبيرة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحا باقتصاديات التعليم ووضع رجال الاقتصاد الاهتماماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها[2] :

[1] مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا 1112-6132 ISSNKIلد 17 /العدد 26السنة :، 2021ص 65 -82

[2] مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا 1112-6132 ISSNKIلد 17 /العدد 26السنة :، 2021ص 65 -82

✓ إن رأس المال وحده لم يعد أهم مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد أصبح للإنسان المتعلم دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية الإنتاجية ، بعدما كان يعتقد في ذلك هو رأس المال والعمل فقط .

✓ محاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير أسباب هذا النمو الذي عجزت عن تفسيره النظريات الاقتصادية التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة في تفسيره.

✓ اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجالا ماما من مجالات الدراسات الاقتصادية ، ومن هنا جاء الاهتمام والضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم الجامعي وما تزود به الطلاب من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك.

✓ أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعد شرطا ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالتعليم يساعد في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

✓ التعليم يؤدي لتقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة تجعل استخدام الآلات الحديثة أمرأ ميسورا ومنتجا ، كذلك يعمل التعليم على تخريج الطبقة الفنية القادرة التي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة التي تستطيع معها أن تقود التطور الاقتصادي ، إذ أن التطور الاقتصادي يفتح أسواق العمل للأيدي العاملة المتخصصة، وهو بذلك يمثل مصدرا رئيسا لدخل الأفراد ، وكلما زادت الدخول مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى[1].

[1] مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ISSN 1112-6132Kالد 17 /العدد 26السنة :، 2021ص 65 -82

المطلب الثاني : أهمية اقتصاديات التعليم

أولا: أهمية اقتصاديات التعليم

تبرز أهمية علم اقتصاديات التعليم بمضمونه علما ولا يتحدد محاله بزمن معين إذ وجد قديمة وحديثة ، إذ أخذت الدراسات العلمية تنتج هذا العلم منذ الستينات من القرن المنصرم على الرغم من جذوره التاريخية التي يرجعها البعض إلى عصر أفلاطون وما قبله، ومثله من العلوم الأخرى فقد اختلف المتخصصون في هذا العلم على تحديد مفهوم واحد له للأسباب التي ذكرت من اختلاف الفلسفة وجهات النظر، وأصوله وعوامل الزمان والمكان ...الخ . وحدينا تبرز الحاجة إلى هذا العلم نتيجة للتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ أدى ذلك إلى حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة ، ولا سيما في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التعديلات في بعض الجوانب التشريعية واستحداث بعض التغيرات في النظم والمؤسسات الكبرى في المجتمعات المتقدمة، إذ يوصف المجتمع المتقدم بأنه المجتمع الحديث أو مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومتنوعة من دون أية تكاليف، وقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة في هذه المجتمعات التي لا تقنع باستخدام المعلومات الفهم واقع الحياة وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة ولا سيما المجال الاقتصادي ، وإنما تعمل فضلا عن ذلك على إنتاج المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسا، على عكس المجتمعات النامية، ومن هنا برزت الحاجة والأهمية إلى علم اقتصاديات التعليم.

وتذكر دراسات أخرى الأسباب التي زادت في أهمية علم اقتصاديات التعليم إلى تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء مهام التعليم وانجاز أهدافه، وما يعترضه من ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصى المنافع للفرد والمجتمع . اعتبار التعليم عملية استثمارية شاتما شان صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى وله عائد اقتصادي فضلا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع

التعليم النظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية وتحقيق أكبر عائدا مادي من الاستثمار .

✓ تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بحاجات العيش والعمل في الحياة المعاصرة، وما يستلزم ذلك من توفير الإمكانات والقدرات للتوسع في التعليم .

✓ حاجة التنمية وسوق العمل إلى قوى عاملة مؤهلة ومدربة في التخصصات وعلى جميع المراحل لمواكبة مواصفات أداء المهن ومتغيرات العلم والتقنية ، واتخاذ التعليم وسيلة لتصحيح الاختلالات الهيكلية لقوة العمل ونوع مهاراتها .

✓ تعزيز روابط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي ويجهود التنمية على أسس معروفة وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها المستقبلية من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية.

✓ يمكن حصر مدخلات التعليم وتنقيحها وتثمينها وتحديد العمليات والأنشطة الداخلية بناءا على كلفتها والوقت والجهد المبذول الانجازها، ثم الوقوف على حجم النفقات المستمرة في التعليم وتقدير كلفتها وقياسها بأساليب اقتصادية وحساب العائد المادي الناجم عن الاستثمار[1]

✓ يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسئولين عن التعليم ومن توزيع مخصصات التعليم والموارد الأخرى على أنواع التعليم وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعا لأهميتها والتدقيق في أساليب الصرف .

✓ ظهور تظم تعليمية متخصصة ومضامين وأساليب متطورة مما يستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملائمة وأعلاها كفاية واقلها كلفة وأكثرها مردودا ومنفعة . –وجود

[1] ألبدري ، احمد التخلف **مرجع سابق** ص 122

مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة ، وهو ما يقرض استخدام منطق الاقتصاد و التحليل تلك المشكلات واستنباط سبل التغلب عليها.

✓ لقد أصبح التعليم والتدريب الذي يقدم في المؤسسات التعليمية مصادر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يقرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات ورفع قدرة التعليم على تنمية المهارات .

✓ بعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي، مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من اجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية ومن ثم الحصول على دخل أعلى فضلا عن المساهمات الاجتماعية للتعليم .

✓ يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادي والمستخدمة في المؤسسات الإنتاجية ومتابعة النظرية والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد وتطويعها للعمل التربوي .

✓ يقدم علم اقتصاديات التعليم المسئولين عن التعليم والمتنفذين على الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه و براحه ومشاريعه .

✓ يظهر الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي ومن ميزانيتها السنوية من أموال التعليم و ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخرى من اجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع .

✓ يسمح باستشراف موارد التعليم المالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها وقرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم . وتقدر قيمتها في المستقبل وما سوف تنتجه من إتمام فرص التعليم وتحسين نوعه ما من شانه التغلب على تقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جيدة .

المطلب الثالث : علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولا: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعد التعليم القدرة التي بيد البشر وهو أحد عوامل تطوره، ومن ثم فهو منتج لرأس المال البشري كسلعة استثمارية وكأداة للسياسة الاجتماعية، وهو أيضا يخلق الإمكانات الاكتشاف السلع الجديدة والتكنولوجيا الحديثة والأدوات الجديدة للسياسة الاجتماعية وعلى وفق ذلك التعليم يعد شرطا ضروريا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أكدت الدراسات التي أجريت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذ وضعت تفسيرات بهذا الصدد وهي إن ضعف العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في هاتين المنطقتين ويعود السبب إلى إن مستوى التعليم في المنطقة منخفض جدا إذ أن التعليم لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية، فضلا عن المستوى النسبي لا المطلق الناتج العملية التعليمية، وهو الذي فسر الصلة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، فمثلا الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى الدول التي لديها نواتج تعليمية اقوي وأفضل مقابل التساوي مع العوامل الأخرى كافة، أيضا فأن التباين في التحصيل العلمي أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منه في المناطق الأخرى،[1] وأشارت إلى ذلك بحوث دولية، إذ بينت إن التوزيع الأكثر تساويا للتحصيل العلمي يرتبط بعلاقة ايجابية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وبناء على ذلك تعد التنمية والنمو الاقتصادي في أي مجتمع ودولة مرتبط بفاعلية النظم التعليمية المسئولة عن توجيه وتطوير الطاقات البشرية المتاحة فيها، وتحسين مهاراتها الإنتاجية، وتعد النمور خير دليل على ذلك إذ حققنا نجاحا باهرا وتقدمتا اقتصاديا نموذجا تعليميا متفوقا، كما وتساهم العملية التعليمية بمؤسساتها المختلفة في النهضة الاقتصادية للدول الفاعل في رسم الاستراتيجيات التنموية وتحديد أهدافها لتلبي حاجات المرحلة الحالية والمستقبلية وإعداد الكوادر اللازمة لذلك، فضلا عن إخراج عمالة ماهرة محلية لتقليل العمالة الوافدة وإيجاد الاكتفاء الذاتي أو تحقيق التوازن بين العمالة المحلية والوافدة ، والمساهمة في زيادة كفاءة

[1] الحربي ، خالد سليم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسعودية في المجتمع السعودي ، بدون طبعة 2011، مكة المكرمة ، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية . ص 88

العاملين على وفق ما يتطلبه سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي الأخذ بالتزايد والاستقرار معادلات مرتفعة، وتأهيل التخصصات المطلوبة ، فضلا عن تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع بالشكل الأمثل في قطاعي الزراعة والصناعة[1].

1- علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي

يعد مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الواسعة الانتشار وقد أخذ المختصون في قراءته وفهمه وتوضيحه إلى جانب المنظمات والهيئات الدولية، وما صادر أيضا في المنشورات والتقارير الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي "يتضمن تنمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا ودول ضرورة حصول تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من الجوانب الاقتصادية " كما ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع لأنه يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، وبما إن التعليم مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد، لذا بدأ ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة التي تقدم للناس واستثماره بصورة أساسية، وإنما والنشاط الاقتصادي وجهان لعملة واحدة تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع والتنمية في أية دولة من العالم مقترنان بفاعلية النظم التعليمية القادرة على توجيه الطاقات البشرية وتحسين المهارات الإنتاجية،[2] فيؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بشكل كبير جدا، وذلك للأسباب الآتية المساهمة في صناعة الأهداف الإستراتيجية للدولة من اجل تلبية الاحتياجات المحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر اللازمة لذلك تخريج العمالة المطلوبة وللتقليل من العمالة الوافدة وجب مايلي:

- ✓ رفع كفاءة العاملين على وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي.

[1] الحربي ، خالد سليم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسعودية في المجتمع السعودي ، بدون طبعة 2011، مكة المكرمة ، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية . ص 56

[2] عبيد ، د.كمال محمد نشأة اقتصاديات التعليم ، بحث مقدم إلى : جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم 2015 . ص 72

- ✓ إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون في تخصصات جديدة وتشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خبرات المجتمع بالشكل الأمثل في قطاعي الزراعة والصناعة.
- ✓ تشجيع الطلاب في التخصصات النظرية والعلمية التطبيقية .
- ✓ نجاح المؤسسات التعليمية يساعد على استقطاب خبرات العمالة العربية الوافدة المتميزة و مالك ، تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد في العملية الإنتاجية .
- ✓ تزويد الأفراد بالمعلومات الاعتيادية وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله[1].
- ✓ تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج عندهم .

إن تزويد التعليم بنظام يقوم بغربلة المتعلمين وتصفيتهم وعدم السماح لأكثر الأفراد قدرة على الوصول إلى أعلى المراكز في النظام الاقتصادي وكما تجدر الإشارة إلى مجموعة المحددات التي تحيط بالنمو الاقتصادي وأهمها الحبيب، رأس المال والمقسم إلى رأس المال العيني ورأس المال البشري.

2- علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية

يشتمل مفهوم التنمية على عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي أوسع مضمونا من النمو إذ يمكن وصفها على إنجاز نمو مصحوب بتغييرات هيكلية وهذه التغييرات تشمل هيكل الاقتصاد في الدولة وتعمل على تنويع مصادر الدخل فيها، وعلى وفق ذلك فقد عرفت التنمية بإنجاز "عملية تنويع رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية وتكامل عناصر حياتهما، كما اصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام (1956) تعريفا لمفهوم التنمية على أنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإنتاج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن أما التنمية الاقتصادية فقد عرفت بأنها " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب

[1] Abdellah ALI TOUDERT,cours de monnaie et répartition, OPU, ALGERIE, 1983, p53

إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وعرفها آخرون على أنها "العملية التي من خلالها تحاول زيادة متوسط نصيب الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، وبذلك تعد التنمية الاقتصادية هي أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تضم زيادة الناتج وعناصر الإنتاج وكفاءتها مع إجراء تغييرات في الهيكل الإنتاجي[1]، وأيضا إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية ولتحقيق أهدافها التي تتمحور حول رفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع وتوفير أسباب الحياة الكريمة، ومن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية هي زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الفرد، وتقليل التفاوت بالدخول في الثروات وتعديل التركيب للاقتصاد القومي و ورفع مستوى حياة العمال تدريجيا.

وقد أضافت دراسات أخرى أهداف زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد واستثمار الموارد البشرية عن طريق التدريب، وزيادة الصادرات وتنوع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية ...الخ، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد أن تتوافر عوامل مهمة مثل توفر الموارد الطبيعية، والمناخ الاجتماعي و وزيادة المعرفة والمهارات البشرية القادرة على العمل والإنتاج، وزيادة رأس المال، وتوفر مصادر للطاقة، وزاد بعض المختصين عوامل للتنمية الاقتصادية متمثلة بالإنسان والجماعات والطبيعة، أن توفر هذه العوامل تمكن الحكومات من تحقيق التنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية، لكن مع ذلك ستواجه عملية التنفيذ بمجموعة من العقبات او التحديات منها اقتصادية والمتمثلة في:

- ✓ القوى العاملة
- ✓ ورأس المال
- ✓ تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في الغالبية العظمى من الدول المتخلفة
- ✓ الموارد الطبيعية

[1] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي 2012 اقتصاديات التعليم ، الكويت ، الناشر:المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي. ص 11 ص 12

- ✓ التجارة الخارجية وانخفاض الكفاية الإنتاجية[1]
- ✓ معوقات اجتماعية وأخرى سياسية
- ✓ ارتفاع معدلات نمو السكان
- ✓ معوقات اداريه وتشريعية

وقد وجدت الدراسات أن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية قديمة فقد ذكرها ادم معلمين في كتابه ثروة الأمم، وغيره كثيرين، إذ بينت هذه العلاقة كواحدة من ابرز التحديات التي تواجه الدول النامية ولا سيما وأنها تركز على نوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المهارات لأنها تواجه نقص حاد في الكوادر البشرية التي يمكنها من قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، كما أنها تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم لأنعم يمتلون وسيلة وهدفا لعملية الإنماء وتحويل المجتمعات وإكسابهم المهارات العالية لغرض تقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري على المستوى العالمي، وفي ظل تحولات معرفية سريعة تواكب ما يحدث في المجتمعات المتقدمة والتي ضمنت تحقيق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كما ذكرت دراسات أخرى إن هناك علاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية كما في دراسة، التي برهنت على تأثير التعليم في زيادة إنتاجية العمال سواء أكان العمل ذي طابع جسدي أو فكري، وبين أيضا في بحته بعلاقة التعليم بالدخل القومي إذ أجرى دراسته على الاستثمار في التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، كما تناول الباحث دور التعليم في زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بين أن النمو الاقتصادي والتنمية الذي حصل في فترة ما كان مصدره التعليم و وتوصل أيضا إلى إن الدخل القومي زاد بما نسيته أمريكا يعود إلى التربية والتعليم وبنسبة (21%) وتبين أن التعليم الأثر الكبير في زيادة الدخل وتحسين فرص الحصول على عمل مناسب .

[1] الأحمد د.هند التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى كلية العلوم الاجتماعية جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامي، الرياض2017 ص 111

3- علاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية

تحلف عملية التنمية تطويرا للفرد والمجتمع حتى يتمكن من إحداث التغيير في أنماط حياته وتحسين أساليب معيشته وزيادة إنتاجه ، كما وتتضمن عملية التنمية أيضا التغييرات الأساسية التي تدخل على هيكل المجتمع والتي تعني الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه رأس المال البشري والمادي نحو تطوير المجتمع والدولة ، وهذا يدل على أن التنمية الاجتماعية لا تتحقق بدون عملية تعليمية ترتقي بمستوى الفرد الفكري والعلمي لتجعله مواكبا لثورة التقدم التكنولوجي السائدة في العالم ، وقد عرفت التنمية الاجتماعية على أنها "التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان ، وهي تعمل على جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية ، وقد عرفها خبراء الأمم المتحدة بأنتما " العمل المنظم الذي يهدف إلى التكييف المتبادل بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ، وتشمل مجالات الحكومة لمساعدة الأفراد للمحافظة على الدخول عند مستوى مقبول ، وكذلك بإيجاد الرعاية الطبية وخدمات الصحة العامة ، وبالتقدم وتطوير المجتمع وتسهيل التكييف الاجتماعي ووسائل الترفيه وحماية الأشخاص المعرضين للاستغلال من خلال التشريعات القانونية "، أما (بالدورين) فيرى بأنها "العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا ، والتي لا يمكن أن تتم بإطار نمط أنتاجي اجتماعي معين [1]. ونتيجة للاختلاف في إعطاء تعريف واضح ومتفق عليه للتنمية الاجتماعية من قبل الباحثين والمفكرين الاجتماعيين التعاريف إلى ثلاث اتجاهات (الأول) يرى أصحابه إن مصطلح التنمية الاجتماعية هو مصطلح مرادف لمصطلح الرعاية الاجتماعية، و (الثاني) أطلق أصحابه مصطلح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية، و (الثالث) هم من يرى إن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي للأفراد ، وبناء على ما تقدم فقد اوجد علماء الاجتماع عناصر التنمية الاجتماعية حتى تعمل على إحداث تغييرات جذرية وشاملة في أنسجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي **مرجع سابق** اقتصاديات التعليم ص 55

والثقافية حتى يتحقق أقامة مجتمع حضاري قادر على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم ، لذا فان فقدان أو عدم تواجد هذه الأسس لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية وهذه العناصر في التغيير البنائي ، والدفعة القوية ، والإستراتيجية الملائمة، وتتجسد أهمية التنمية الاجتماعية في مجموعة نقاط منها:

- ✓ شعور الفرد بتحقيقه وجود الدولة في ظل الانتعاش الاجتماعي والتنمية .
- ✓ تحقيق الأمن المجتمع الدولة وضمان استقراره وحفظه من الانحراف والاتجاهات الهدامة والفساد .
- ✓ تحقيق السلام الإنساني وعلى هذا فان العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية علاقة مركبة إذ تخضع هذه العلاقة إلى المبدأ العام في التفاعل بين جوانب المجتمع، لان التعليم يؤثر بمختلف جوانب التنمية الشاملة ليعطي أثره المباشر على الموارد البشرية والجوانب العلمية والثقافية ، وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة ألا إن الاهتمام كان بالدرجة الأساس موجه إلى اثر التعليم في التنمية الاقتصادية في المقام الأول [1].

وتبرز أهمية التعليم الاجتماعية من خلال الآتي:

- ✓ إيجاد قيادات مؤهلة يمكن أن توكل أليها مهام قيادة المجتمعات الإنسانية والتي تقوم على تطوير المجالات العلمية والمعرفية كافة .
- ✓ إيجاد الإنسان المتعلم القادر على استيعاب المعارف التكنولوجية وأساليب استخدامها في حياته وتوظيفها في خدمة المجتمع والإنسانية ونشر الأفكار والعادات العلمية ومحاربة الأفكار والعادات التقليدية السليمة . الارتقاء بمكانة الإنسان وإنسانيته وزيادة قدرته على التمتع بالحياة .
- ✓ تضييق الفجوة الحضارية بين أفراد المجتمع الواحد والإنسانية جمعاء ، ومن ثم التقليل من الفوارق بين طبقات المجتمع .

[1]Damodar N. Gujarati Traduction de la 4e edition américaine par Bernard Bernier," Econométrie", de Boeck & Larcier S, 2004 éditions de Boeckuniversité 1"* édition; p 88.

- ✓ تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة والمتباعدة ، والعمل على تطوير المجتمعات وخدمة الإنسانية تحرير الأفراد والمجتمعات من القيود التحرير الواعي ، وزيادة طموحهم نحو الحراك الراسي .
- ✓ تهيئة المناخ الثقافي حتى يتمكن التعليم من رفع مستويات الأفراد ورغباتهم[1] .

[1] الأحمد ، د.هند التعليم والنمو **مرجع سابق** الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص 45

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للأجور

لقد أدت الحاجة الماسة والمتزايدة للكوادر البشرية المؤهلة في سوق العمل إلى قيام الحكومات بالتوسع في الأنظمة التعليمية وتركيز الاهتمام حول الاستثمار في قطاع التعليم، مما جعل الباحثين يولون اهتماما كبيرا لدراسة العلاقة بين التعليم وسوق العمل، فالتعليم هو المصدر الرئيسي لتوفير المعرفة والمهارات المتخصصة، إضافة إلى أنه يسمح بإجراء الأبحاث والدراسات التي تخدم التطور في جميع الميادين فهو أساس التنمية، أما سوق العمل فإنه يوفر الفرص الوظيفية لمخرجات التعليم في جميع تخصصاته. من هنا نشأت العلاقة بين التعليم وسوق العمل، أي العلاقة بين سنوات الدراسة ممثلة للمستوى التعليمي (والأجر المقابل الذي يحصل عليه العامل) ممثلا لسوق العمل أو ما نسميه بالعائد على الأجور من التعليم، والذي يعرف بأنه الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة. وأصبح قياس معدل العائد على التعليم أحد الآلات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم[1].

المطلب الاول : ماهية الأجور

يؤدي التعليم دورا أساسيا في سوق العمل، ويتمثل هذا الدور في العلاقة المثبتة في كل مكان من العالم تقريبا والقائلة بأن ذوي التعليم الأعلى يتقاضون بالمتوسط أجورا أعلى من التعليم المنخفض، كما أن وتيرة نمو أجورهم هي أيضا أعلى من حال ذوي الدخل المنخفض هناك علاقة ايجابية بين المستوى التعليمي للأفراد والأجور.

أولا: تعريف الأجر:

يعرف على انه العائد أو السعر الذي يحصل عليه العامل نظير اشتراكه في العملية الإنتاجية وهو لا يتحمل خسارة ولا يحصل على ربح) الاقتصاد السياسي كما يمكن تعريف الأجر على انه عبارة عن كمية من النقود التي يدفعها رب العمل للعامل مقابل الخدمة التي

[1] الموسوعة العربية العالمية،1999 مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص .25

يقدمها هذا الأجير أو هو الدخل الذي يحصل عليه العامل مقابل الجهد العضلي والفكري الذي يقدمه لرب العمل) ، وعرف المشرع الجزائري في قانون 90 -11 العامل الأجير بأنه: ذلك الشخص الذي يبذل جهدا يدويا أو فكريا مقابل مرتب في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر ويجدر بنا التنويه إلى بعض المصطلحات أو بعض المفاهيم المتعلقة بالأجور وهي الاقتصاد السياسي،

1- المرتبات:

ويقصد بالمرتب هوما يحصل عليه الموظف وهو ما يصرف شهريا في الغالب.

2- الأجور:

الأجر هو ما يحصل عليه العامل، وهو ما يصرف يوميا أو أسبوعيا

إلا أن هذه التفرقة قد اختفت تقريبا وأصبح اللفظان مترادفان وأن كليهما هو مقابل لجهد الفرد وفي تناولنا لموضوع الأجور لا نود التفريق بينهما[1].

3- إجمالي الأجور:

وهو ما يستحقه الفرد من أجر(كمقابل للوظيفة) قبل خصم أي اقتطاعات.

4- صافي الأجور:

هو الأجر الذي يستلمه الفرد بعد خصم الاقتطاعات من ضرائب وتأمينات.

ثانيا: أهمية الأجور:

للأجور أهمية بالغة نظرا لكونها تمثل ثمنا لعنصر العمل ومن هذا الوضع المزدوج تترتب للأجر أهمية مزدوجة في الحياة الاقتصادية أنه نفقة الإنتاج وهي هامة في تحديد سعر البيع وفي تحديد معدل الربح وبالتالي في تحديد مستوى الإنتاج، أما هامة في ما يتعلق بسعر البيع ذلك لأن ثمن البيع يميل دائما إلى أن يتعادل مع تكلفة الإنتاج الحدية في حالة المنافسة الكاملة، أما في حالة الاحتكار فبلا شك لا يمكن أن يقطع صلته وإن كان لا يتعادل مع هذه النفقة، خاصة وأن الإيراد الحدي يميل إلى التساوي مع النفقة الحدية، وهذه

[1] Dimitri Wiss "La gestion des ressources humaines", édition des organisation, France, 1995; p 102

النقطة التي تحقق اكبر ربح ممكن، تجدد الكمية المباعة وعلى ذلك فان ارتفاع الأجر يستلزم ارتفاع نفقة الإنتاج وارتفاع السعر كقاعدة عامة تحكمها في ذلك مرونة الطلب [1].

1- تحديد معدل الربح:

إذا ارتفع الأجر فان هذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وذلك في حالة ما إذا لم يستطيع المنتج من رفع سعر البيع لارتفاع مرونة الطلب، وعدم القدرة على زيادة القدرة الإنتاجية، وقد يؤدي ارتفاع الأجور إلى انخفاض مستوى الإنتاج خاصة إذا انخفضت الأرباح. أنه دخل العامل، فارتفاع الأجور يترجم بزيادة دخول الطبقة الأكثر عددا والأقل دخلا، أي يؤدي إلى زيادة الدخول المخصصة في الجزء الأكبر منها للاستهلاك فأجور العمال تمثل قوة شرائية ضخمة وعلى ذلك فان ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الطلب على أموال الاستهلاك مما يرفع الإنتاج والعكس صحيح.

ثالثا: أنواع الأجور

هناك عدة أنواع من الأجور يمكن ذكرها في ما يلي:

1- الأجر النقدي (الاسمي) :

هو المبلغ الذي يتقاضاه العامل لقاء العمل الذي يقوم به الموسوي، وهو لا يعبر عن المستوى المعيشي للعمال، حيث أن خمسمائة دينار مكتسبة في وقت ما أو مكان ما عندما تكون أسعار المواد الغذائية والضرورية الأخرى رخيصة، تمثل أجرا حقيقيا أكثر ارتفاعا من خمسمائة دينار مكتسبة في وقت ما أو مكان ما عندما تكون أسعار نفس المواد مرتفعة [2].

2- الأجر الحقيقي:

عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها من خلال دخله النقدي) وعكس الأجر النقدي فإن الأجر الحقيقي يعكس المستوى المعيشي للعمال.

[1] بن أشنهو مراد نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة عايدة أديب باية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1981 ص.8

[2] غربي علي، سلاطنية بلقاسم، قيرة إسماعيل تنمية الموارد البشرية، دارالهدى، الجزائر. ، (، 2002) ص.218

3- الأجر الدوري والأجر غير الدوري:

3-1- الأجر الدوري: هو القابل للتكرار كل فترة صرف ومثال ذلك الأجر الأساسي.

3-2- الأجر غير الدوري: هو الذي يدفع على فترات زمنية طويلة لا تتفق ودورية الأجر كما أنه ليس مقابلا صريحا للوظيفة، ومثال ذلك المنح النقدية، والمكافآت[1].

4- الأجر النقدي والأجر العيني:

4-1- الأجر النقدي: هو النوع التقليدي للأجر من يوم أن صارت هناك عملات تداول، وبجانب الأجر النقدي وجد نوع آخر من الأجر يدفع عينا، مثال الخبز الذي يطهى للعمال في المخابز مجانا بجانب أجورهم النقدية ، وكانت هذه الأجور العينية في بداية ظهورها تمثل نسبة صغيرة جدا من الأجر النقدي، إلا أن نمو الحركات العمالية والنقابية، واتجاه الدول خاصة الرأسمالية، إلى محاربة التضخم عن طريق الإقلال من القوة الشرائية المتداولة في أيدي العمال كانت من العوامل التي أدت إلى حدوث نمو كبير في الأجور العينية حيث شملت مزايا اجتماعية كبيرة منها: الغداء اني ، العلاج الطبي اني، الملابس .....

4-2- الأجر الإضافي (الساعات الإضافية) : هذا الأجر يتقاضاه العمال مقابل قيامه بوظيفة إضافية بعد انتهاء وقته الفعلي المحدد قانونا، ويكون معدل أجر ساعة إضافية أعلى من معدل أجر ساعة عادية.

أ- **معدلات الأجور :** تعبر عن الأجر القاعدي مضافا إليه كل المدفوعات الدورية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون شهرا، ولا تدخل تحت هذه التسمية الساعات الإضافية والمنح العائلية ،

ب- الأجر التأشيري : يتمثل في ربط مستوى الأجور بالمستوى العام للأسعار بغية أخد أثر التضخم بعين الاعتبار، وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية للأجور، ¤ذه الطريقة يتم نقل التخوف من العمال إلى صاحب العمل ، بمعنى نقل التخوف من الأجر إلى الربح، كما أا

[1] غربي علي، سلاطنية بلقاسم، مرجع سابق، (، 2002) ص.111

تقلل من أثر الصدمات العشوائية التضخمية على الأجور الحقيقية وبالتالي على الطلب الكلي.

المطلب الثاني : العلاقة بين التعليم و الأجر

إن التحسن المرتقب في دخل العامل على طول حياة الفرد هو الحافز الرئيسي على الاستثمار في التعليم أو التدريب. في الواقع إن لم يؤخذ التعليم أساسا كسلعة استهلاكية، فلن يقدم الناس على الاستثمار في التعليم أو التدريب ما لم يعتقدوا أن هذا الاستثمار سيحسن من دخولهم المكتسبة على طول حياتهم المستقبلية أو يكون له عوائد نفسية موجبة عليهم، إلا أن تحقيق هذه المكاسب يتوة في على مدى استعداد صاحب العمل لدفع الأجور الأعلى. لذلك فلابد من دراسة جانبي العرض والطلب في سوق العمل حتى تفهم العلاقة بين التعليم والأجور.

أولا: جانب العرض (العمال):

لنأخذ مجموعة من الأفراد الذين اختاروا مهنة معينة، أمام هذه المجموعة فرصة اختيار حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في التعليم أو التدريب اللازم لهذه المهنة. إن عليهم أن يقارنوا التكاليف والمنافع المرتبطة بهذا الاستثمار قبل الإقدام عليه ومن المهم لاتخاذ قرار الاستثمار أن يقارن العائد الفعلي المتوقع بالعائد الذي يطلبه كل منهم لكي يقدم على الاستثمار.

يوضح الشكل رقم (2-11) منحنيات السواء بين الدخل السنوي من العمل وم مستوى التعليم الاثنين من العمال (A) و (B)، لتحفيزهما لأخذ(X) سنة من التعليم لابد من ضمان أجرا قدرد(W) بعد البدء في العمل [1].

[1] رونالد اير نيرج وروبرت سميث، "اقتصاديات العمل"، مرجع سابق، ص367.

الشكل رقم (01): منحنيا سواء العاملين مختلفين.

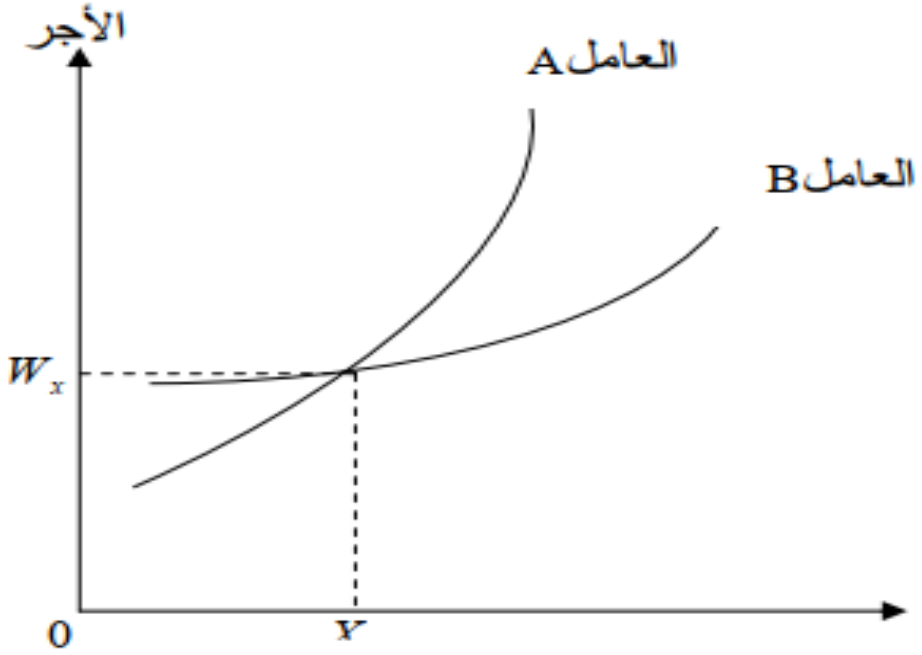

المصدر: رونالد اير نيرج وروبرت سميث، "اقتصاديات العمل"، مرجع سابق، ص 368.

من خلال هذا الشكل نستطيع أن نقول بأن الأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث الميلى للاستثمار في التعليم. فنلاحظ أنه التحفيز (A) لأخذ ما يزيد عن (X) سنة من التعليم فلابد من ضمان أجر يزيد على الأجر الذي يطلبه (B)، يمكن تفسير ذلك كون أن (A) أكبر عمرا عن (B)، و بالتالي يكون دخله المضحى به أثناء التعليم أكبر وكذلك عدد السنوات المتبقية له في العمل والتي يرج وأن تدر له دخلا كافيا لتغطية تكاليف الاستثمار أقل عن المتبقية ل .(B)[1].

ثانيا: جانب الطلب (صاحب العمل):

من جانب الطلب، يجب على أصحاب الأعمال أن يقرروا ما إذا كانوا سيدفعون أجورا أعلى للعمال الأكثر تعلما، فإذا كانوا سيدفعوا فعليهم أن يقرروا ك م ستكون الزيادة لكل سنة إضافية من التعليم. الشكل رقم (2-11) يوضح اختيارات صاحب العمل العلاقة الأجر بالتعليم. فكل من أصحاب الأعمال (2) و (y) مستعدا لدفع أجر أعلى المستوى التعليم

[1] Dombusch R. and Fischer S," Macroeconomics", 1994; p52.

الأعلى، لأنهم قد اقتنعوا بأن العامل الأكثر تعلما تكون إنتاجيته أعلى. فبالإمكان إذن الحصول على نفس مستوى الربح بدفع أجور أقل لعمال أقل تعلما أو بدفع أجور أعلى لعمال أكثر تعلما.

الشكل رقم (02): سنوات التعليم المطلوبة بعد المستوى الإجباري [1].

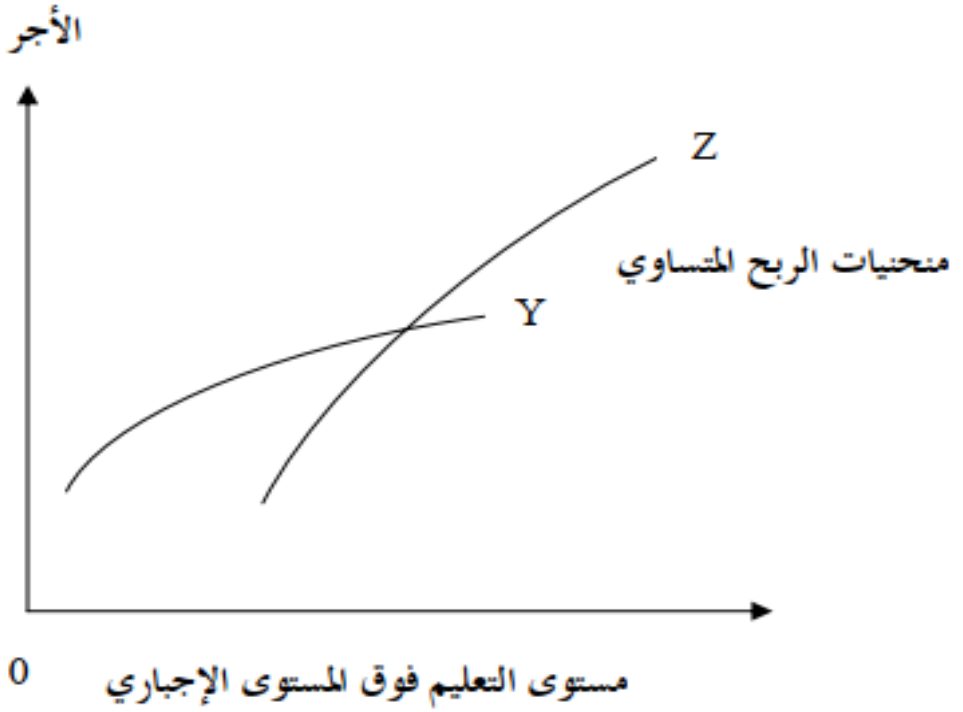

المصدر: رونالده اير نيرج وروبرت سميث، "اقتصاديات العمل"، مرجع سابق، ص 368

المنحنيات الربح المتساوي في الشكل رقم (2-12) خاصيتين أساسيتين:

المنحنيات تكون مقعرة لكل منشأة، إلا أنها تصبح أكثر تقعرا كلما زاد مستوى تعليم عماله اى والسبب في ذلك هو تناقص المنفعة الإضافية التي يحصل عليها صاحب العمل من كل سنة إضافية من التعليم، المنافع الناتجة عن سنة إضافية من التعليم أقل في حالة المنشأة (y) عنها في المنشأة (2)، مما يجعل منحنى الربح المتساوي الخاص ب (y) أقل تقعرا[2]. لأن عمل المنشأة (y) لا يحتاج إلى عم ال ذو مستويات عالية من التعليم فلا تكون مستعدة لدفع أجور أعلى للعمال الأكثر تعليما، على عكس المنشأة (2) فإنها تكون مستعدة لدفع

[1] رونالد اير نيرج وروبرت سميث، "اقتصاديات العمل"، مرجع سابق، ص 367.

[2] Frédéric Teulon," Travail et emploi ", ellipses, Paris, 1999; p 72.

أجور أعلى للعمال الأكثر تعلما لأن كل سنة إضافية من التعليم تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وعليه فان العمال الأكثر تعليما سيعملون في المؤسسة التي تكون مستعدة لا دفع أكثر للعم ال المتعلمين، في حين أن العمال الأقل تعليما سوف يتوجهون للمؤسسات التي لا يحتاج عمل بها إلى عمال ذو مستويات عالية. وعندما نراجع الأمر من وجهة نظر المجتمع، نجد أن العلاقة بين الأجر والتعليم تعود إلى قوى العرض والطلب بسوق العمل. فالعامل الذي يتردد كثيرا في الإقدام على الاستثمار في التعليم سوف يعمل بالمنشآت التي يؤدي فيها التعليم إلى زيادة ملموسة في الإنتاجية والأفراد الذين لا يترددون في الإقدام على الاستثمار في التعليم يعملون في المنشآت التي لا يكون للتعليم فيها أثر كبير على زيادة الإنتاجية. وعليه يتضح بأن هناك علاقة طردية بين التعليم و الإنتاجية والأجر، فكلما كان العامل أكثر تعلما فسوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة الأجر.

المطلب الثالث: علاقة المستوى التعليمي وأثر المتغيرات الاقتصادية على الأجور والرواتب

أولا: نظرية تكوين رأس المال البشري

أظهرت نظرية تكوين رأس المال البشري لشولتز والتي ترتكز على إعداد القوى العاملة لسوق العمل أن هناك ارتباطا وثيقا بين الاستثمار في التعليم والعائد منه. وربطت دراسات كثيرة العائد الاقتصادي من التعليم بالعائد المباشر للفرد وهذا ما أكده كل من فقد ذكروا أن "العوائد السوقية المباشرة للفرد هي المكاسب التي حصل عليها الفرد مدى حياته نتيجة للتعلم الذي حصل عليه.

وقد أشارت جميع الدراسات في هذا المجال إلى وجود علاقة ايجابية بين مستوى الدخل ومستوى التعليم الذي حصل عليه الفرد". فكلما تعلم أكثر زادت محاراته وخبراته وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة إنتاجيته والتي ترتبط بها قدرته على زيادة الدخل. فالدخل هنا يكون أما أجور ورواتب وهي " المقابل النقدي الذي يناله الموظف أو العامل لقاء العمل الذي يقوم به أو هو عوائد غير سوقية كالرفاه و تأمين السكن والعلاج المجاني والتي بدورها تحقق له

الإشباع النفسي. وللتعمق أكثر في فهم الفرق بين الأجور والرواتب يمكن ذكر بعض الفروق التي لخصها الشهري كالتالي[1]:

- ✓ يدفع الراتب غالبا بصفة دورية نهاية كل فترة زمنية وغالبا كل شهر. أما الأجر فيكون الدفع عند انجاز العمل أو على أساس نسبة الانجاز خلال مراحل العمل.
- ✓ الأجر يستخدم عند الدفع على أساس القطعة أو كمية الإنتاج.
- ✓ ما يدفع للموظفين (ذوي الياقات البيضاء) شاغلي الأعمال الإدارية والمكتبية يسمى (راتب) وما يدفع.
- ✓ للعاملين (ذوي الياقات الزرقاء) شاغلي الأعمال المصنعية والإنتاجية يسمى (اجر).
- ✓ مصطلح الراتب أكثر استخداما في القطاع الحكومي، في حين أن الأجر يشيع استخدامه بشكل اكبر في القطاع الخاص.
- ✓ يوفر الراتب مبلغا متساويا كل شهر وهذا يعطي شعورا اكبر بالطمأنينة والاستقرار المالي للموظف مما يساعده على التخطيط ووضع ميزانيته بدقة عكس الأجر الذي يختلف باختلاف المنجز أو شرط العقد أو غير ذلك من المتغيرات.

والخلاصة، لا يوجد خلاف جذري بين المصطلحين، فهما يشيران إلى المبلغ النقدي الذي تدفعه المنظمة لموظفيها بغض النظر عن صفتهم أو طريقة الدفع، أما الحالة الثانية فهي تركز على الناحية الشكلية مثل نوعية الموظفين، وطريقة الدفع. وتختلف الباحثتين مع فهناك اختلاف محهم بين المصطلحين فالأجور قد تكون يومية أو اجر ساعة وهذا ما لا يتناسب مع موضوع البحث والذي يركز على شاغلي الوظائف الحكومية والذين يرتبطون بعقود متوسطة إلى طولية المدى والتي غالبا تتفق على أن يكون الراتب نهاية الشهر. وبالعودة إلى علاقة التعليم بالأجور والرواتب اتضح مما سبق أن هناك علاقة قوية طردية فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما زادت فرصته في الحصول على الدخل وذلك يكون تبعا لنوع

[1] بوحفص مباركي وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع :الجامعة الجزائرية نموذجا، الملتقى العربي :التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات،ج 1وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع 2002 / 2001 ص 2

التخصص الذي يدرسه ويؤدي هذا ما توصلت إليه دراسة قامت بها وظائف الخريجين بأستراليا حيث أظهرت النتائج أن هناك تخصصات تحظى بفرص عمل أفضل ورواتب أعلى في سوق العمل، ومن بينها طب الأسنان والهندسة والتعدين وتخصصات تركز على الجانب العملي والتدريبي ولها مجال أفضل من غيرها في التوظيف؛ كما توجد فروق في رواتب الرجال والنساء لمصلحة الرجال، فبينما يحصل الشاب على راتب يقدر بنحو (55) ألف دولار سنويا، تحصل الفتاة على (52) ألف دولار سنويا.

ويرجع ذلك إلى أن الذكور يتخصصون في مجالات رواتبها كبيرة كالهندسة، بينما تتجه الفتيات إلى العلوم الإنسانية التي تحظى بنصيب اقل من الرواتب الراصد الدولي . ويمكن التأكيد على صدق نتائج الدراسة السابقة في وجود اختلافات بين الرواتب تبعا للتخصص من خلال بعض سلالم الرواتب التي اعتمدتها الخدمة يعتبر موضوع الرواتب والأجور من المواضيع ذات الطابع المتشعب والذي تدخل فيه أطراف عدة منها الحكومات،[1] المنظمات والأفراد ورغم ما تحققه الأجور من فوائد لهذه الأطراف إلا أنه مازال هناك بعض الإشكاليات التي بدأت تظهر على السطح. ولا يمكن حصر أثارها السلبية على مستوى التنمية بمختلف أنواعها خاصة إذا حدث خلل في التخطيط وإدارة الأجور والرواتب.

ومن الخلفيات ذات العلاقة المباشرة بالأجور والرواتب عدد موظفي الدولة في مختلف قطاعاتها، والتي ترتبط بعلاقة طردية مع النمو السكاني وزيادة عدد الأفراد في سن العمل. فقد أصدرت الهيئة العامة للإحصاء عبر موقعها الرسمي مسح القوى العاملة للربع الثاني من عام 2016 أن هناك ارتفاع في قوة العمل الإجمالية على مستوى مقارنة بالنصف الثاني من عام 2015 بنسبة (1.8%) في حين ارتفعت هذه النسبة للسعوديين بمقدار (0.7%) كما أظهرت النتائج استقرار في معدل البطالة حيث بلغ (11.6% بارتفاع طفيف مقارنة بالنصف الثاني من عام 2015 والذي كان (% 11.5) فيما بلغ معدل البطالة الإجمالي

1 زهير صيفي دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة في الإستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر2009 ، ص 201.

السكان 5.6% دون زيادة تذكر مقارنة بمعدل البطالة للنصف الثاني من عام 2015م كما أظهرت النتائج أن قوة العمل السعودية تتركز بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (20–39) سنة بنسبة (65 %) منهم (36.0%) يحملون درجة البكالوريا وفيما يتعلق بالمشتغلين فقد ارتفع عدد المشتغلين الإجمالي بنسبة (1.8%) بنسبة (0.6 %) ووفقا لبيانات ("أرقام"،2016م) فإن 1.10 مليون موظف من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي يشغلون وظائف تعليمية ووظائف عامة، وهو ما يمثل 72 % من إجمالي الوظائف.

ثانيا: بيانات أجور قطاع التربية

كما أظهرت البيانات أن عدد المستخدمين بنهاية العام الماضي بلغ 76.2 ألف مستخدم ما يمثل 5 % من إجمالي وظائف القطاع الحكومي، وبناء على ما سبق يظهر انه كلما كان هناك ارتفاع في عدد الموظفين أصبح هناك ارتفاع في مخصصات الأجور والرواتب، فقد أظهرت الإحصائية التي قامت بها أن الرواتب ارتفعت ارتفاعا مضطردة منذ عام من 322 مليار خلال عام 2015[1]، مرتفعة نحو 3% عن عام 2014. و شكلت البدلات نحو 25 % من إجمالي الرواتب. كما شكلت الرواتب نسبة مرتفعة من إيرادات الحكومة، حيث بلغت نسبة الرواتب إلى الإيرادات الحكومية 52 % في عام 2015. أن الرواتب الأساسية للمواطنين تشكل 50%70% من مخصصات الباب الأول من أبواب العربية أي ما بين 380 إلى 400 مليار في عام 2015[2].

أما بالنسبة للأجور ورواتب قطاع التعليم بحيث أنها اقتصت عام 2014 حوالي 86.5 % من ميزانية التعليم مما يعني أن المتبقي 13.5 % سيذهب للمخصصات و الالتزامات الأخرى. كما ذكر مبارك العصيمي المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم إن ميزانية التعليم 1438/1439 قد بلغت (127) مليارا سيذهب 91% منها للأجور بينما سيخصص 9%

1 زهير صيفي المرجع السابق 2009 ، ص .296

2 G.Myrdal," Asian Drama", Vol.III, New-York. 1968; p 112.

للمشاريع والخدمات الاخرى ويظهر الجدول التالي المبلغ الذي خصصته وزارة التعليم من اجل مبادرات التحول الوطني نحو 2030، حيث بلغ نحو (24,365,842 وزعت على 36 مبادرات شملت جميع عناصر العملية التعليمية هذا ما توصلت إليه الباحثين بخصوص ميزانية التعليم التي ذكرها ولكن ذكرت وثيقة ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2017م والصادرة من وزارة المالية ،بان ميزانية التعليم 2017م ستبلغ حوالي (200) مليار[1]، خصص منها مبلغ (17350000000) مليارا لاستكمال مشاريع قائمة كمشروع لتطوير التعليم العام، وإنشاء مشاريع جديدة لأجل تحسين البنية التحتية للمباني المدرسية. وأيضا اعتماد عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع التحول الوطني، والتي تقدر نسبة تكلفتها من الميزانية العامة للتعليم ب (8.67%) وهي نسبة قريبة جدا من نسبة 9% التي ذكرها. وبهذا يمكن تقدير أن الباقي من الميزانية سيؤول إلى الرواتب والأجور الموظفي قطاع التعليم كما أن "أي قراءة متأنية لميزانيات الجامعات يكشف لنا بوضوح عن التكلفة الباهظة للبنية التحتية، حيث تذهب معظمها للبنية الأساسية ورواتب العاملين والنفقات الإدارية".

ويتضح من خلال الأرقام والنسب أن هناك خلل في توزيع القوى العاملة على التخصصات المطلوبة، بالإضافة إلى خلل توزيع المصروفات على القطاعات الحكومية حيث نالت الأجور والرواتب النصيب الأكبر، وقد يؤثر هذا على المشروعات التنموية في كافة القطاعات الحكومية عامة والتعليم خصوصا. خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر فيها بسبب انخفاض أسعار البترول والذي يعتبر المصدر الرئيس للدخل في وقتنا الحاضر[2].

1 مهدي التميمي، 2007 مرجع سابق، ص .22

2 نفسه، ص 24

خلاصة الفصل الأول:

وهكذا فقد أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم بمثل استثمارا للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة استهلاكية كما أن جميع النظريات في الفكر الاقتصادي أجمعت على أن التعليم يمثل عاملا مهما للتنمية الاقتصادية في تجسيد أهدافها فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية وغير المادية إذ تبين أن يسهم في وضع الإنتاجية وزيادة الدخل الفردي كما يسهم في تحسين المستوى الصحي للأفراد وارتقائهم في السلم الاجتماعي وغير ذلك أما بالنسبة للدولة فإن التعليم يحرز النمو الاقتصادي ويقلص الفقر والفروقات الاجتماعية لذا فقد اعترفت معظم دول العالم بأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملت على زيادة النفقات المخصصة لمجال التعليم في السنوات الأخيرة. حيث أصبح أرس المال البشري القوة العاملة المكونة والمؤهلة عاملا لا يقل أهمية عن أرس المال المادي في عمليات التنمية بالإضافة إلى بعض الدراسات الحديثة الرائدة في تحليل علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي وتخص بالذكر والتي اعتمدت على التحليل الكمي أكثر من النظري للعلاقة بين التعليم والنمو وما يجدر الإشارة إليه أن عقدي الخمسينات والستينات قد شهد ذروة الدراسات التي أثبتت الدور الكبير الذي تلعبه التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية إلا أن هذه الأفكار بدأت تتغير في عقدي السبعينات والثمانينات حيث لاحظ الاقتصاديون أن التوسع السريع في التعليم بدأ يؤدي إلى بطالة المتعلمين.

الفصل الثاني

واقع التعليم والأجور في الجزائـــر

تمهيد:

شهد نظام التعليم في الجزائر كغيره من البلدان الأخرى منذ بداية مرحلة الاستقلال عديد من التطورات والإصلاحات نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والذي صاحبة في ذلك تطور النمو الاقتصادي الجزائري والذي شهد كذلك هذا الأخير عدة تغييرات وادخال عدة ارمج خلال نفس الفترة لدعم النمو الاقتصادي مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي للدعم النمو 2005-2009 فأولت الجزائر اهتماما متزايدا لقطاع التربية والتعليم منذ الاستقلال مع بداية البرامج الإنمائية والمخططات الثلاثية والرباعية والخماسية للتنمية الاقتصادية ، ويعود ذلك الاهتمام إلى إدارة الحكومة بان السبب الرئيسي في ضعف قابلية تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو عدم توفر أعداد ومستويات من العمالة الماهرة والمؤهلة ، ولذلك كان لا بد من تطوير التعليم وتوسيعه بمختلف أنواعه ومستوياته ، وباعتبار التعليم المصدر الرئيسي لتوفير احتياجات البلاد من القوى العاملة الأزمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية حيث اعتبر التعليم مبدءا ثابتا في المشروع الاجتماعي الجزائري وهو إجباري على كل الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 5سنوات و 31سنة .

بحيث سنطرق إلى تحليل واقع التعليم في الجازئر من حيث الإصلاحات والتطور الكمي والنوعي لمختلف مراحل التعليم، أما المبحث الثالث والأخير خصص لواقع الإنفاق على التعليم وتطوره ومردوديته.

المبحث الأول: الانفاق على التعليم في الجزائر

يعتبر التعليم في الجزائر مادة أساسية وركيزة هامة في بناء المجتمع ولرقيه، بحيث تنفق الدولة إنفاقا كبيرا على هذا القطاع وهذا ماسنتداوله خلال هذا المبحث

المطلب الأول : ماهية الإنفاق التعليمي

أولا: تعريف الإنفاق التعليمي:

قبل التطرق إلى ماهية الإنفاق التعليمي يجدر بنا التعرف بشكل موجز وعام إلى الإنفاق الحكومي، والذي يحدد على أنه: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام". ومنه فالإنفاق الحكومي يعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق أهدافه. ويمكن من خلاله الحكم على مدى فعالية السياسات الحكومية وقياس درجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي ويقاس الإنفاق التعليمي بما ينفق على العملية التعليمية من موارد مالية موجهة لنيل خدمات تستهلك أو يتم الاستفادة منها عبر مدة زمنية طويلة أو قصيرة المدى في العملية التعليمية تعزز بناتج تعليمي سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الكيفية وبحسب المعجم الوسيط الإنفاق التعليمي يمثل في كل ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير ويمكن حصر مضامين التعاريف التي تفيد مفهوم الإنفاق التعليمي فيما يلي: يمثل الإنفاق التعليمي في جميع المصاريف ذات الطابع النقدي المستغلة والمخصصة للعملية التعليمية والتربوية من زاوية كون التعليم عملية استثمارية. مما سبق يمكن أن نستخلص تعريف إجرائي للإنفاق التعليمي على أنه: كل ما ينفق على العملية التعليمية من موارد مالية موجهة للاستثمار عبر فترة زمنية معينة بقصد الحصول على ناتج تعليمي[1].

[1] د. سعيد مقدم : الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من ور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة "ديوان المطبوعات الجامعية .ص 115

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإنفاق التعليمي

تتأثر زيادة نفقات التعليم عموما بنوعين من العوامل؛ عوامل داخلية تتضمن الإطار الداخلي للمؤسسات التعليمية، وعوامل خارجية تتمثل على وجه الخصوص في ما يربط التعليم بالمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية[1].

1- العوامل الداخلية :

تتضمن خصوصا العوامل التربوية ومختلف المجالات المتعلقة بالأجور وبمعدلات استخدام التكنولوجيات التعليمية ومستويات الإهدار التعليي ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

- ✓ مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية من أساتذة وعمال وإداريين، وعليه فأي زيادة في أجور العاملين يتبعه زيادة في مستوى النفقات التعليمية
- ✓ ارتفاع النفقات التعليمية بارتفاع الفئات العمرية في المؤسسات التعليمية،
- ✓ الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة في العملية التعليمية يساهم في زيادة مستوى الإنفاق التعليمي،
- ✓ تدني عدد ساعات العمل للأستاذ والمعلم يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات الإهدار في العملية التعليمية

2- العوامل الخارجية :

ويمكن حصر أهم النقاط التي تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر في مستويات الإنفاق التعليمي من خلال المضمون التالي[2] :

- ✓ يعتبر ارتفاع المستوى العام للدخل القومي كمؤشر لزيادة الدخول الفردية ومنها إلى زيادة الإنفاق التعليمي،

[1] د. محمد حمادة شطا – النظرية العامة للاجور و المرتبات- دار المطبوعات الجامعية..

[2] د.فواد مهنى : سياسة الوظائف العامة و تطبقاتها في ضوء مبادي علم التنظيم الاداري .دار المعارف القاهرة، ص81

- ✓ ارتفاع مستوى نفقات المعيشية للأفراد نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات في المجتمع، إذ نتيجة ارتفاع هذه الأخيرة تزداد نفقات المعيشة وتنتج عنها زيادة نسبة الإنفاق التعليمي،
- ✓ التطور والتقدم التكنولوجي في سياق المجتمع يتأثر بالمستوى التكنولوجي التعليمي ومنها زيادة النفقات التعليمية

ثالثا: أقسام نفقات التعليم :

يمكن تقسيم وتصنيف نفقات التعليم في قطاع التربية والتعليم على النحو التالي:

النفقات الجارية : تشمل مختلف النفقات والمصاريف التي تكرر بشكل مستمر وتكون على صورة نمطين:

النمط الأول: الرواتب والأجور والمكافآت الخاصة بهيئة التدريس،

النمط الثاني: يشمل المصروفات العامة والتي تخص الصيانة والإضاءة وكراء المباني ومختلف مصاريف النشاط المدرسي[1].

النفقات الإنتاجية: تتضمن مختلف المصاريف والنفقات الرأسمالية الثابتة وتشمل ما

- ✓ تكاليف المباني والأرض القائمة علياء
- ✓ التجهيزات والآلات والمعدات المستخدمة والتي تستخدم لأكثر من سنة "
- ✓ مصلحة الديون : والمراد منها أقساط القروض وفوائدها.

رابعا: تمويل التعليم

شهدت مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطورا ملحوظا في نسبة الإنفاق والتمويل التعليمي والتركيز بصفة جوهرية على الاستثمار التعليمي، استنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول تمويل التعليم نجد أن الدول النامية رفعت نسبة تمويل التعليم من نسبة 2.3 بالمائة سنة 1960 لتصل سنة 1984 إلى نسبة 16.1 إن تلك المؤشرات الخاصة بالإنفاق وتمويل التعليم تبرز حقيقة الأولوية في تدعيم الاستثمار في التعليم ومنحه قيمة

[1] د. محمد ابراهيم أو العابدين : مبادي القانون لرجال الاعمال – المملكة العربية السعودية القاهرة 1

بارزة في استراتيجيات الحكومات، ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام لكون التعليم يساهم في إحداث النمو الاقتصادي ويوفر اليد العاملة المؤهلة والمتدربة التي توجه للعمل على مستوى المؤسسات الفاعلة في نطاق المجتمع[1].

1- مفهوم تمويل التعليم

بصدد تقديم تعريف محدد لتمويل التعليم نجد تباين شديد بين الباحثين والدارسين في هذا المجال، إذ قدمت العديد من التعاريف التي تناولت تحديد مفهوم تمويل التعليم، نذكر من أهمها:

يعرف تمويل التعليم بأنه : " كل ما يستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم"

كما غرف بأنه: "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية"

كما يعرفه باحثون أخرون على أنه : "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"

و من جملة التعاريف المقدمة أعلاه، يمكن استخلاص أن تمويل التعليم يتعلق بالبحث عن مختلف الموارد والمصادر التمويلية المثلى، والعمل على تخصيصها للإنفاق على العملية التعليمية وإدارتها بكفاءة، لأجل تحقيق الأهداف البيداغوجية والعلمية لهذه العملية.

[1] ن القانون العام للوظيفة العمومية 06-03المورخ في 2006/07/15بتضمن جملة من القواعد خاصة بالحياة المهنية. ج.ر. رقم46 .

المطلب الثاني : مصادر تمويل التعليم

تؤكد الأدبيات النظرية على وجود مصادر تقليدية ومصادر حديثة التمويل التعليم، بادرت لانتهاجها بلدان غربية وعربية، مع توجه واضح في الآونة الأخيرة التمويل القطاع الخاص وتراجع مساهمة الحكومة في تخصيص موارد مالية لانتعاش وتمويل التعليم، الأمر الذي يقودنا للحديث عن مختلف مضامين تلك المصادر، وفيما يلي تصنيف لها:

أولا: المصادر في تمويل التعليم

1- المصادر التقليدية في تمويل التعليم

تتمثل في كل الموارد النقدية والعينية التي تسهم بها السلطات الحكومية والمحلية والمركزية لبلد معين، ويمكن إيضاحها على النحو التالي :

- ✓ مساهمة الحكومة في تمويل التعليم في الجزء من الأموال العامة المتضمنة في الميزانية السنوية
- ✓ المساهمة المادية للسلطات المحلية الرسمية والشعبية
- ✓ مساهمة المالية لأسر المتمدرسين والمنظمات غير الحكومية في الإنفاق على التلاميذ والطلبة والتي تتخذ صور وأشكال منها رسوم دراسية، مبالغ اقتناء الكتب، مصاريف الدراسة والتنقل[1]،
- ✓ تبرع المؤسسات الوقفية بقطع من الأراضي الصالح بناء مؤسسات تعليمية وتربوية أو المساهمة بالتبرع بعائدات تلك العقارات والأراضي.

2- المصادر الحديثة في تمويل التعليم

بادرت بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة إلى انتهاج مصادر حديثة في تمويل التعليم والتي تمثل بديلا للمصادر الكلاسيكية في التمويل والإنفاق التعليمي، والتي بمقتضاها يتحمل المتعلم جزء من الإنفاق التعليمي ويمكن توضيحها وفق ما يلي:

[1] Hamid BALI, "INFLATION et MAL développement en Algérie", OPU, ALGERIE, 1993; p 66

- ✓ نعمل المحتاجة بعض المنظمات الدولية والإقليمية في منح فروض التمويل تعليم تلك الدول
- ✓ المساعدة التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى في شكل منح للدول الفقيرة ،
- ✓ عوائد المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية على سبيل المثال،
- ✓ الموارد المالية المتحصل عليها من خلال بيع الموارد والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع[1].

المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم

حاولنا التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين والطلاب، من خلال الاعتماد على أداة الاستبيان الموجه لعينة من المدرسين العاملين بحجم 46 تلميذ في المرحلة الثانوية و86 طالب من المرحلة الجامعية في محافظة عجلون، من أبرز نتائج الدراسة: التأكيد على أن زيادة الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على أداء قطاع التعليم، وعليه أوصت بضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، ومزيد من الاهتمام بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية.

دراسة الباحث طنطاوي (2008)، بعنوان: تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، التي أكدت في نتائجها على قصور الإنفاق الحكومي وعدم كفايته لتغطية النفقات والطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي والتوسع المتزايد لأجل تطوير الخدمات التعليمية، كما أن الجامعات الحكومية تمتلك إمكانات تمويل كبيرة يمكن استغلالها في هيئة مصادر تمويل إضافية لتغطية احتياجات العملية التعليمية.

دراسة الباحث أوديور (2011)، الموسومة: "الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل حالة نيجيريا"، والتي تناولت تحليل مختلف الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لسياسة الحكومة في مجال التعليم وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية تحديد أولوية الاستثمار في المجال التعليمي مع

[1] إعداد الباحثان اعتمادا على: أحمد عبد الفتاح الزكي ومحمد سلمان الخزاعلة (2013)، التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

التركيز على إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم، بهدف تطوير مساهمته في النمو الاقتصادي[1].

أولا: تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

يمكن تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال نفس الفترة من خلال الجدول الآتي [2]:

الجدول رقم (01): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

السنوات	حجم الإنفاق بالدينار الجزائري	إجمالي النفقات السنوية	الإتفاق %	التطور
2010	390566167000	237,999,823.000	13,76	/
2011	569317554000	34343066340000	16.55	45.77
2012	544383508000	46082504750000	11.81	4.38-
2013	628664041000	43356144840000	14.50	15.48
2014	696810413000	47144523660000	14.78	10.84
2015	746643907000	49722784940000	15.02	7.15
2016	764052369000	48073320000000	15.89	2.33
2017	746261385000	45918941961000	16.25	2.33-
2018	710649926000	45844623233000	15.50	4.77-
2019	709558540000	49544761536000	14.32	0.15-

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة 2010-2019.

[1] -إن المعيار المكرس في القانون العام للعمال هو المعيار النوعي : الدولة تضمن الاستقرار و أمن المهنة لجميع العمال)المادة 10)من نفس القانون.

[2] د. عمار عوابدي: فكرة السلطة الرئاسية ومظاهرة في الادارة العامة الحديثة. رسالة دكتورة دولة. جامعة الجزائر. معهد الحقوق والعلوم الادارية .سنة1981. ص 150وما بعدها

يتضح من خلال الجدول رقم (02) المبين أعلاه، من خلال مقارنة تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية تسجيل ارتفاعا طفيفا مستمرة ومتذبذبة أحيانا في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وهذا باعتباره قطاعا استراتيجية وحيوية مهما ضمن سياسة الدولة، حيث ارتفع حجم الإنفاق على التعليم في قطاع التربية من قرابة 390 مليار دينار في سنة 2010 إلى حوالي 764 مليار دينار في سنة 2016،[1] ثم ينخفض يسيرا إلى 709 مليار دينار في سنة 2019، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هذا التطور بعيدة كل البعد عن أحجام المخصصات التي تخصصها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية لهذا القطاع بالنظر لأهميته الإستراتيجية وبالمقابل، يمكن الحديث عن ارتفاع حجم الإتفاق على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية من 13.76 % في سنة 2010 إلى 16.58 % في سنة 2011، وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ليتدحرج هذا التطور إلى نسبة 11.81% فقط في سنة 2012، ثم يرتفع تدريجيا إلى نسبة 14.50 % ليصل إلى نسبة 16.25 % في سنة 2017، تنخفض هذه النسبة تدريجيا إلى 15.50 % و 14.32 % في سنتي 2018 و2019 على التوالي، وهذا بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري وانخفاض الإيرادات الحكومية، والشكل أدناه يعكس بوضوح ذلك التغير في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية خلال الفترة: 2010-2019[2].

[1] رنامج رئيس الجمهورية لخطابه في سبتمبر 2005الذي تم تنفيذه و على سبيل المثال قانون رقم 15-14المورخ في 2015/07/15.الجريدة الرسمية رقم 41بتاريخ 07/ 29 2015

[2] تقرير أعده الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة 2012/05/01تحت عنوان :الاتحاد العام للعمال الجزائرين أمام الحوار الاجتماعي –مجلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة2.

الشكل رقم (03): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.

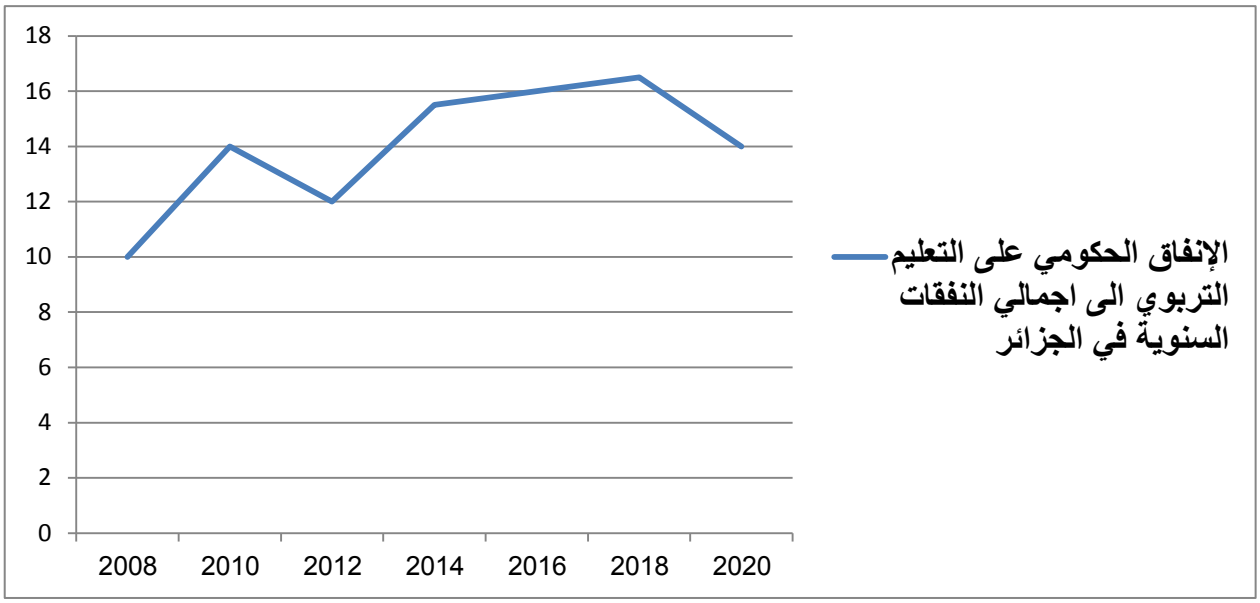

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة 2010-2019.

بما أن الإنفاق العام على التعليم يمكن حسابه كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي، ويمثل إجمالي الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم معبرا عنه بنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي في سنة معينة (PIB). والإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة على حي سواء)، وإدارة العملية التعليمية والتحويلات/الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة). فإن تحليل حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في قطاع التربية في الجزائر يمكن حسابه استنادا إلى معطيات الجدول (3) المستخرجة من جداول الموازنات الواردة في قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، على النحو الآتي:

الجدول رقم (02): تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 الوحدة: دم

السنوات	حجم الإنفاق بالدينار الجزائري	التطور في الإنفاق	نمو الناتج الداخلي الخام PIs %	الإنفاق الى PIB
2010	390566167000	/	3.6	3.82
2011	569317554000	45.77	2.6	5.72
2012	544383508000	4.38-	3.4	3.42
2013	628664041000	15.48	2.8	5.18
2014	696810413000	10.84	3.8	3.33
2015	746643907000	7.15	3.7	9.06
2016	764052369000	-2.33	3.6	7.18
2017	746261385000	-2.33	1.9	8.62
2018	710649926000	-4.77	2.3	6.55
2019	709558540000	0.15-	2.4	3.97

المصدر: - قوانين المالية الجزائرية للفترة : 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

يتبين من خلال الجدول رقم (3) أعلاه، أن هناك تذبذب كبير ومستمر في نسبة الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي التعليمي في الجزائر خلال الفترة: 2010 - 2019، حيث ارتفع الإنفاق التعليمي بنسبة 45.77 % ما بين سنتي 2010 و2011، أعقبه انخفاض بنسبة 4.38 % خلال سنة 2012، ثم زيادة في حجم الإنفاق ينسية 15.48 % في سنة 2013، حيث تواصل الارتفاع في حجم الإنفاق التعليمي ولكن بمعدلات متناقصة ما بين سنة 2013 وسنة 2016، نتيجة لما تتطلبه العملية التعليمية من مخصصات دعم مالي توجه لاقتناء الأجهزة والأدوات اللازمة الممارسة الأنشطة المدرسية (حجازي، 2015، ص: 411)

وهو ما انعكس إيجابا على ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام من 347% في سنة 2012 إلى 8.55% في سنة 2017 برغم تسجيل الاقتصاد الجزائري لأضعف نسبة نمو في PIB[1] موافقة ل 1.9% في سنة 2017، كما سجلت الفترة: 2017 – 2019 تراجعا نسبية في حجم الإنفاق التعليمي، ولعل السبب الرئيس في تلك التذبذبات يرجع بصورة مباشرة التراجع المداخيل البترولية للجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما سبب ركودة في الاقتصاد | العالمي، وهو ما يبرر تراجع نسبة الإنفاق إلى PIB إلى 5.97% في سنة 2019. وهو ما يظهر جلية من خلال البيان [2] أدناه الشكل:

الشكل رقم (04): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

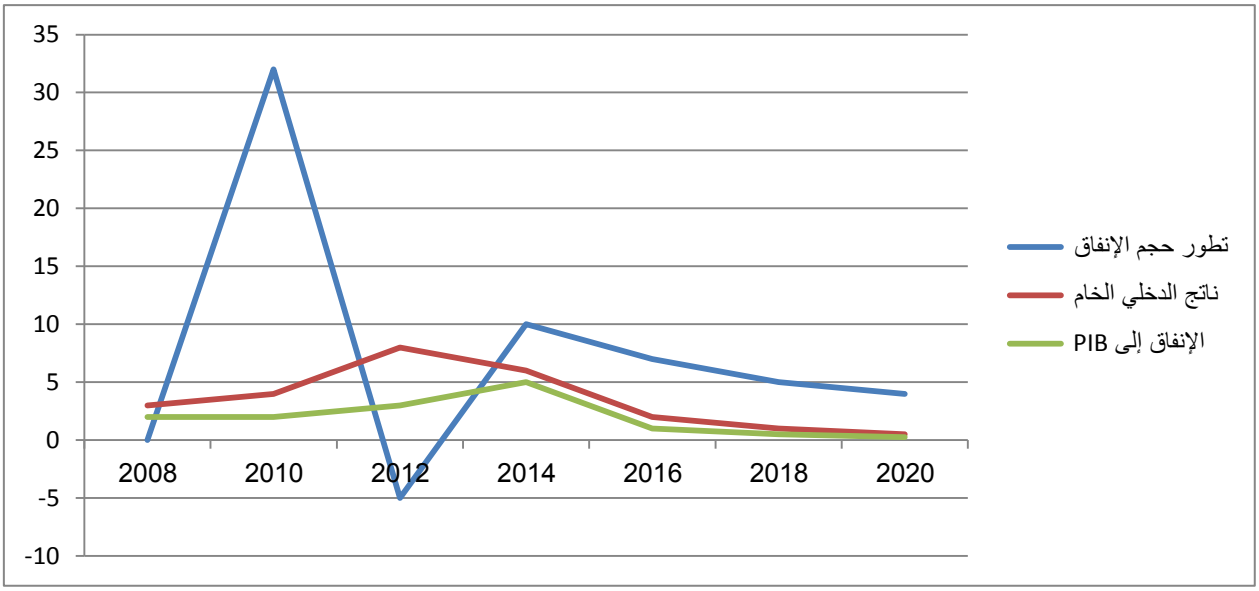

المصدر: – قوانين المالية الجزائرية للفترة : 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

[1] J.L. Lheritier, "Les déterminants du salaires", Economie et Statistique n°257,1992.; p31.

2 –سعيد مقدم المرجع السابق. ص116.

تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

يظهر تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي إلى إجمالي حجم النفقات السنوية المستخرجة من الموازنات الحكومية للفترة: 2010-2019، من خلال الجدول المبين أدناه الجدول [1]:

الجدول رقم (03): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

السنوات	حجم الإنفاق بالدينار الجزائري	إجمالي النفقات السنوية	الإنفاق
2010	173483802000	1173483802000	1.70
2011	212830565000	212830565000	2.14
2012	277173918000	277173918000	1.77
2013	270,742,002,000	270,742,002,000	2.18
2014	300,333,642,000	300,333,642,000	1.51
2015	312,145,998,000	312,145,998,000	1.63
2016	310,791,629,000	310,791,629,000	1.80
2017	313,338,988,000	313,338,988,000	2.97
2018	264,582,513,000	4,584,462,233,000	2.67
2019	317,336,878,000	4,954,476,536,000	2.96

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

يتراوح ما بين نسبة 5.74% سجلت في سنة 2014 ونسبة 6.83% سجلت خلال سنة 2018، حيث ارتفع حجم المخصصات المالية القطاع التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر بداية من سنة 2015، وهذا من نسبة 5.74 % إلى نسبة 6.04%، ليتواصل ارتفاع حجم الاتفاق إلى غاية سنة 2018 بنسبة مقدارها 6.83% كأعلى نسبة إنفاق حكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية خلال تلك الفترة، ولعل مرد

1 سعيد مقدم الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة . ديوان المطبوعات الجامعية2010/2009. . ص 92.

هذا الارتفاع ذلك الاهتمام الذي أولته الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال تلك الفترة للقطاع ونتيجة للارتفاع المعتبر في مداخيل الخزينة العمومية للجزائر خلال تلك الفترة، ورغم ذلك تبقى نسبة المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر غير معتبرة، بل وتعد من أضعف الميزانيات المالية المخصصة لهذا القطاع من قبل الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي استوعبت الدروس والعبر من الدول المتقدمة التي انعكس اهتمامها بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي على أداءها الاقتصادي ككل[1]، بل وأثر إيجابا على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة وعلى جميع مناحي الحياة الأخرى ويمكن استخلاص العبرة من تجربة الصين في مجال تمويل التعليم حيث قامت بعديد الإصلاحات التي مست الجوانب التمويلية للبحث العلمي، لتتنوع مصادر تمويله إلى 80 % رأس مال المؤسسات و20% فقط من أموال الدولة نتيجة إصلاح نظام تمويل العلوم والتكنولوجيا وإنشاء مؤسسات البحث العلمي وتطوير السوق التقنية (صالح، 2018، ص: 120). والشكل رقم (03) أدناه يعكس بوضوح تلك التغيرات: الشكل رقم (03): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 % الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر[2]

ويبدوا جليا أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يحظى بنسب معينة من حجم الإنفاق الحكومي، بما يمثل جانية من الاهتمام الحكومي مقارنة بالقطاعات التعليمية الأخرى، وهذا خلال الفترة 2010-2019، كما تظهر جليا في الجدول أدناه الجدول رقم (5): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 إحصائيات البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني: = www.dartabankal dawli.or : التقرير العربي الموحد للسنوات: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،

[1] الأستاذ أحمد محيو المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية – جامعة الجزائر كلية الحقوق –عدد 1المجلد 19مارس 198

[2] احكام المرسوم 84-10المورخ في 1984/01/14و التعليمة رقم 20المورخة في 1984 /26/06المتعلقة –بتنظيم و تسيير هده اللجان و لجان الطعن

متاح على الموقع الالكتروني: د.www.amf.org يتضح جليا من خلال الجدول رقم (05) أعلاه، أن الجزائر قد رفعت من حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال سنتي 2011 و 2012 ينسيني : % وهذا مقارنة بميزانية القطاع لسنة 2010، ولعل مرد ذلك الاهتمام التي أولته الحكومات المتوالية خلال تلك الفترة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ونتيجة للبحبوحة المالية التي شهدتها إيرادات الخزينة العمومية بعد الارتفاع القياسي لأسعار البترول، بينما شهدت سنة 2013 انخفاض طفيفة في حجم المخصصات من الإنفاق الحكومي على ذات القطاع أعقبه ارتفاع تدريجي في حجم المخصصات خلال سنوات 2014، 2015 و2016 بنسبة 2.33% 10.93 و 3.93% للسنوات الثلاث على التوالي، هذا الانخفاض في الإنفاق من شأنها أن يؤدي إلى نقص المستلزمات واكتظاظ عدد الطلبة في الصفوف، مما يوافق مع دراسات عربية تتشابه إلى حد ما مع حالة الجزائر (الجواري، 2016، ص: 179) ومواصلة النفس السياسة الحكومية التي أولت اهتماما بالقطاع برغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري وبداية تطبيق سياسة التقشف الاقتصادي، ورغم شح الموارد المالية ومحدوديتها إلا أن تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي تواصل بالزيادة الطفيفة خلال سنتي 2018 و 2019 بتسيتي: 0.82% و 1.28% للسنتين على التوالي، وبالمقابل وبرغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من 1.70 % في سنة 2010 و 3.56 % في سنة 2017، إلا أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لم ترتفع كثيرة. أين سجلت ارتفاعا في حدود 3.8 % سنة 2014، وانخفاضا حادة بنسبة 1.9% في سنة 2017، بسبب اختلال توازن الاقتصاد الجزائري وضعف أدائه. وهذا ما يتضح جليا من خلال الشكل رقم (04) المبين أدناه الشكل رقم (04): يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج الداخلي أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الفترة: 2010–2019 أهمية بارزة لقطاع التكوين والتعليم المهني، من خلال تخصيص جانية من الإيرادات الحكومية لتغطية نفقات هذا القطاع المتباينة، ويمكن توضيح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم

والتكوين المهنيين إلى إجمالي حجم النفقات السنوية في الجزائر خلال نفس فترة الدراسة على نحو ما يأتي [1]:

الجدول رقم (04): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

السنوات	حجم الإنفاق بالدينار الجزائري	إجمالي النفقات السنوية	الاتفاق %
2010	28498036000	2,837,999,823,000	1.00
2012	38328953000	3,434, 306,634,000	1.12
2013	49132225000	4,608, 250,475,000	1.07
2014	47635070000	4,335,614,484,000	1.10
2015	49491196000	4,714,452,366,000	1.05
2016	50803924000	4,972,278,494,000	1.02
2017	50379263000	4,807,332,000,000	1.05
2018	47311000000	4,591,841,961,000	1.05
2019	47840500000	4,591,841,961,000	0.97

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

من خلال مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين مع إجمالي النفقات السنوية للجزائر خلال الفترة 2010-2019 نستبين جليا عدم اهتمام الحكومات الجزائرية خلال تلك الفترة بهذا القطاع رغم أهميته الإستراتيجية، ومقارنة بما توليه الدول المتقدمة والكثير من الدول النامية لهذا القطاع باعتباره گرافدا من روافد التنمية ومحركا للنشاط الاقتصادي للدول، حيث لم تخصص له الحكومات الجزائرية إلا نسبة تتراوح ما بين 0.97% 1.10% كنسبة اعتمادات مالية من الحجم الإجمالي للنفقات السنوية للجزائر

[1] نطلاقا من سنة 1990إلى غاية سنة 1999اقترحت السلطات العمومية عدة مشاريع قوانين أساسية عامة للوظيفة العمومية بدون جدوى بسبب عدم المصادقة على أخر مشروع قانون أساسي للوظيفة العمومية 1999من قبل المجلس الشعبي الوطني وبقيت الوظيفة العمومية بدون قانون إلى غاية سنة 2006اقترحت الحكومة قانون أساسي للوظيفة العمومية على البرلمان الذي تحصل على موافقة الشركاء الاجتماعيين

خلال تلك الفترة من 2010 إلى 2019، وتعتبر نسب المخصصات ضعيفة جدا وغير كافية وغير مشجعة الضمان مساهمة قطاع التعليم والتكوين المهنيين في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهي بهذا الشكل تعكس حجم التهميش الذي تعرض له هذا القطاع الاستراتيجي رغم أهميته الاقتصادية، ويعكس الشكل رقم (05) المبين أدناه بوضوح تلك التغيرات الحاصلة.

الشكل رقم (05): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي

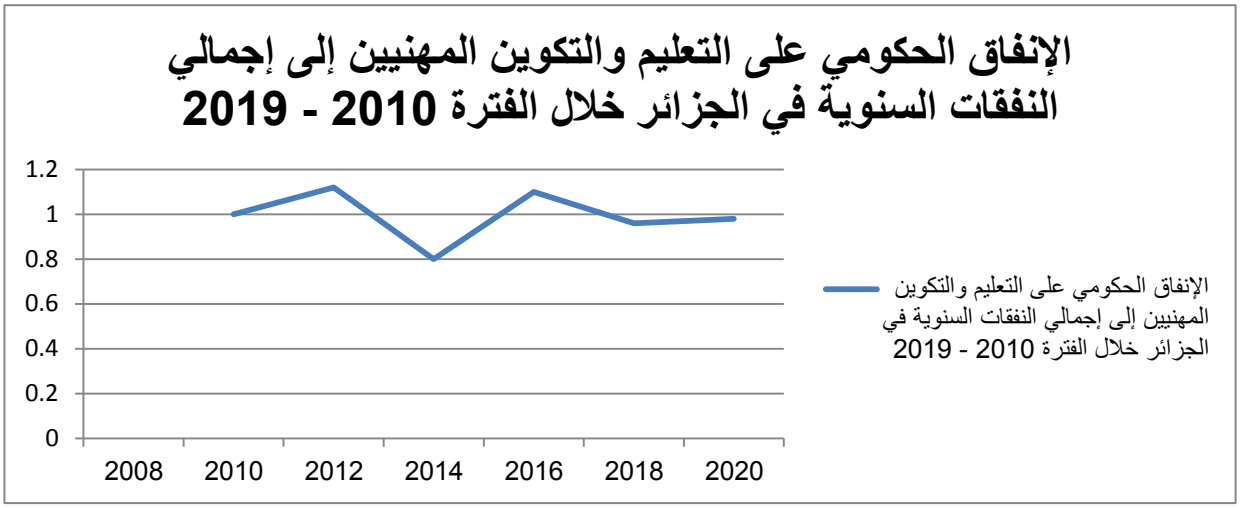

المصدر: إعداد المنحنى استنادا إلى معطيات الجدول رقم (06)

ويبدوا جليا مدى تطور حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019، من خلال الجدول (7) المبين أدناه[1]:

[1] صدور المرسوم رقم 126/95المؤرخ في 29أفريل 1995المعدل والمتمم للمرسوم رقم 145/66المؤرخ في 6 جوان 1966المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة الجزائر الجزء 34رقم 2الجزائر 1

الجدول رقم (05): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010- 2019 السنوات حجم الإنفاق بالدينار الجزائري و التطور في الإنفاق الناتج الداخلي

السنوات	حجم الانفاق بالدينار الجزائري	% تطور في الاتفاق	الناتج الداخلي الخام (PIB)	% تطور في الاتفاق (PIB)
2010	28,498,036,000	/	3.6	0.28
2011	38,328,953,000	34.50	2.9	0.39
2012	49,132,325,000	28.19	3.4	0.31
2013	47,635,070,000	3.05	2.8	0.28
2014	49,491,196,000	3.90	3.8	0.55
2015	50,803,924,000	-2.65	3.7	0.28
2016	50,379,263,000	0.84	3.6	0.45
2017	48,304,358,000	4.12	1.9	0.40
018	47,311,000,000	2.06	2.3	0.55
2019	47,840,500,000	1.12	2.4	0.29

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

يتبين من خلال الجدول رقم (05) أعلاه، تسجيل زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر خلال سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010، وهذا بنسبتي : 34.50 % و 28.19 % للسنتين على التوالي، نتيجة للأهمية التي أولتها الحكومات الجزائرية لهذا القطاع خلال تلك الفترة، بينما شهد حجم الإنفاق الحكومي على ذات القطاع تراجعا كبيرا ورهيبة خلال السنوات من 2013 إلى سنة 2019، وهذا نتيجة التداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري وتراجع أسعار المحروقات، مما أثر على مداخيل الميزانية العمومية للجزائر، كما يظهر التدني

الرهيب في تطور نسب الإنفاق على التعليم والتكوين المني إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال ذات الفترة ، حيث يتراوح ما بين 0.28% في سنوات 2010، 2014 و2015 ونسبة 0.55% في سنة 2019 رغم انخفاض نسبة النمو إلى 1.9%، وهذا بالرغم من اعتباره قطاعا جد استراتيجية ومكملا للبناء الاقتصادي لعديد القطاعات لما ينتجه من موارد بشرية مهنية مؤهلة لشغل العديد من الوظائف التقنية الميدانية، ويمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة إلا أن ذلك لم يشفع له لدى الحكومات الجزائرية التي لم تولي له أهمية اقتصادية من خلال رفع المخصصات المالية له خلال تلك الفترة من 2013 إلى 2019. ويتضح ذلك جليا من خلال الشكل رقم (06) المبين أدناه[1]

الشكل رقم (06): يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.

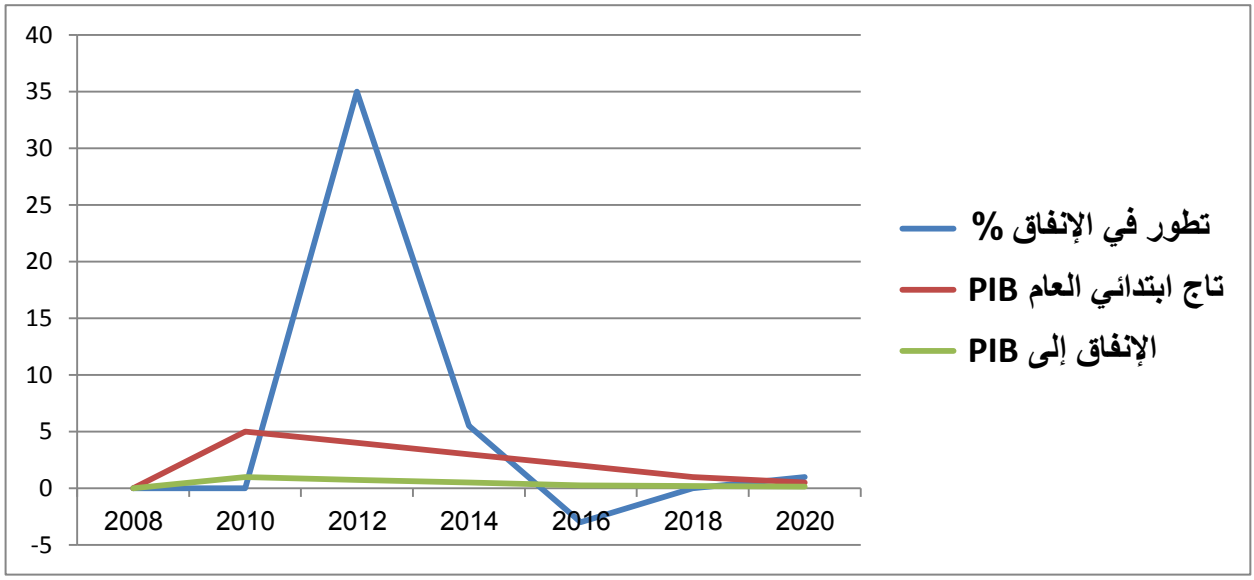

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على المنحنى استنادا إلى معطيات الجدول رقم (05)

ومن خلال تحليل معدلات تطور مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، أن الجزائر تولي أهمية منخفضة غير ذات أولوية للقطاعات التعليمية الثلاثة (تربية، تعليم عالي وتكوين مني)، وهذا حسب ما يخصص لها من ميزانيات حكومية والتي تعتبر نسبة متدنية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى مثل الدفاع والداخلية. وهنا يتم

[1] الأستاذ فؤاد محمد مهنا: سياسة الوظائف العامة و تطبيقاتها في ضوء مبادئ علم التنظيم الإداري 1967دار المعارف ص3.

التأكيد من خلال تحليل المعطيات والنتائج المبينة بالجداول أعلاه، أن القطاعات التعليمية في الجزائر لا تعتبر فطاعات إستراتيجية تحظى بالأولوية ضمن اهتمامات الحكومات الجزائرية خلال تلك الفترة كما أن تدني نسب الانفاق إلى معدلات الناتج الداخلي الإجمالي في قطاعات التعليم الجزائرية يبرر ضعف مردودية هذه القطاعات وانخفاض نسب مساهمتها في النمو الاقتصادي للدولة وهذا بعكس الدول الرائدة في التعليم والتي تعتبر هذا القطاع قطاعا استراتيجيا تخصص له ميزانيات كبيرة، وبما يجعل التعليم يسهم بنسب معتبرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول[1].

[1] د.محمد حمادة شطا: النظرية العامة للأجور و المرتبات ديوان المطبوعات الجامعية 1983ص64.

المبحث الثاني: تطور نظام الأجور في الجزائر

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر

أصبح التعليم سمة لعصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، والتي أصبحت أهم خواص القرن الحادي والعشرين، والإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم. وإن ضبط سياسة التعليم، والاعتماد على منهجية إصلاح واضحة وليس مجرد ترقيع، سيحدث حتما إصلاحا حقيقيا في بنية التعليم، لأن إصلاح نظام التعليم سيفرز بلا ريب جيلا مفكرا، وأعتقد أننا في اللحظة التي نقدر فيها العلم وأهل التعليم حق

قدرهم سنصبح أمة رائدة، ولئن كان التفريط فيهما في الماضي جريمة، فإنه في الحاضر أشد جرما وفي المستقبل أكبر إثما.

أخذت الجزائر على عاتقها مجانية التعليم في كافة الأطوار، مع المسؤولية على الإشراف والمتابعة المالية لكافة البحوث والمشاريع والبعثات العلمية؛ والمعروفتين اليوم بوزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أولا: وضعية التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر

ما انقطعت مسيرة التعليم بالجزائر وما انعدمت المدارس، ولا قلت العناية بالعلوم والفنون والآداب في جميع الدول الإسلامية المتعاقبة على حكمها، فلم تزل المساجد في المدن حافلة بالأساتذة والتلاميذ، ولم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ والطلبة، وكلهم بذلوا جهودهم في الإلمام بالعلوم ونشرها، وحتى التعليم العالي لم يكن مهملا في عهد الجزائر العثمانية، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر، مؤلف من مفتين وقضاة مالكية وحنفية، يراسه قاضي القضاة، وهو بمنزلة مدير التعليم العالي، كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية[1].

[1] د.محمد حمادة شطامرجع سابق ص 71.

ثانيا: وضعية التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال

كان التعليم منذ اليوم الأول للاحتلال سنة ، 1830 مشكلة كبيرة بالنسبة للمستدمر الفرنسي، حيث حاول عدد من الساسة الفرنسيين إيجاد الجواب للسؤال المعضلة: هل نعلم الجزائريين لإثبات نظرية: فرنسا حاملة مشعل الحضارة والرقي، أم نجهّل الجزائريين، ونتفادى بالتالي استفاقة محتملة وانتفاضة حتمية. لذا عملت فرنسا على محاربة التعليم وخاصة علوم العربية وعلوم الشريعة الإسلامية، فقضت على المراكز الثقافية في الجزائر منذ قرون، وأغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية؛ وأشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية والأدبية، اضطرابا شديدا، فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم، وحرمت أجيال عديدة من التّعليم، لكن فرنسا قامت في ما بعد بفتح بعض المدارس لتعليم اللغة الفرنسية، إضافة إلى بعض العلوم والآداب، وكلها باللغة الفرنسية.

ثالثا: وضعية التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة، واجهت الجزائر مشاكل عديدة مثل: التخلف الاجتماعي، الجهل الأمية...ومرت المنظومة التربوية بعد الاستقلال بأربع محطات هامة رئيسية: أولها مرحلة التأسيس واستعادة الهوية: 1962 إلى 1970 حيث نصبت أول الجنة وطنية لإصلاح التعليم، ثم المرحلة التي تأسست فيها المنظومة التربوية، | وكان من أولوياتها تعريب التعليم وجزأرته، من سنة 1979 إلى 1980 ؛ وتلتها مرحلة إصلاحات الجانب الهيكلي للمنظومة التربوية، واستكمال مسيرة التعريب وجزارة التعليم من سنة 1980 إلى 2000، وفيها تم تنصيب لجنة إصلاح التعليم الأساسي؛ وبعدها برزت مرحلة الانفتاح والخصخصة، من سنة 2000 إلى 2012، وفيها تم تنصيب لجنة إصلاح التعليم كله، ومن أهم مظاهر الإصلاحات، إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي، وإدراج مادة التربية العلمية | والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، كما عرفت هذه المرحلة تجسيد بعض الإصلاحات والتغييرات والتعديلات الهامة للمناهج والمقررات، وفتح الباب للخواص للاستثمار في جانب التعليم. إصلاحات المنظومة التربوية هذه أثارت جدلا حادا

منذ أن اختير ابن زاغو رئيسا للجنة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2000 وتطبيق توصياته دون مروره عبر المؤسسات الدستورية، ودون مناقشته في البرلمان من طرف نواب الشعب، وقد اتهم أعضاء من لجنة إصلاح المنظومة التربوية، وعلى رأسها ابن زاغو المدرسة الجزائرية بأنها مصدر تخريج الإرهابيين، لأن مناهجها كتبت باللغة العربية وأنها ذات طابع ديني، بينما الفرنسية في نظرهم هي مصدر الحداثة والتنوير والتقدم العلمي والتطور التقني، فكان أن فتح تقرير ابن زاغو الباب واسعا أمام إعادة فرنسة المدرسة الجزائرية، بعد أن تم تعريب كل مراحلها منذ الاستقلال عام 1962[1].

حال المؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائر وهكذا بعد أن تعود الجزائريون على التعليم المجاني طيلة العقود الماضية، شهدت جزائرنا الحبيبة في السنوات الأخيرة انتشارا للمدارس الخاصة، وهذا نتيجة لما شهده العالم بأسره من تغيرات كبيرة وأزمات عديدة بداية هذا القرن، وبالأخص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على كل الميادين: الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية... داخل الدول بما في ذلك الجزائر، حيث تجلى ذلك في مظاهر من بينها إصلاح المنظومة التربوية التعليمية، هذا الإصلاح الذي لم يكن أساسا نابعا من شعور داخلي بواجب المبادرة إلى الإصلاح والتغيير، بل كان نتيجة ضغوط خارجية من قبل: فرنسا والو، الم. الأمريكية من أجل التعديل في المناهج والمقررات الدراسية، باعتبارها مسئولة عن جانب هام في نشأة الإرهاب، إضافة إلى ضغوط صندوق النقد الدولي على الجزائر لتخفيض النفقات العمومية في شتى القطاعات، بما في ذلك الميدان التربوي والدعوة إلى خصخصتها، والذي تزامن مع أزمة المدارس العمومية من اكتظاظها وضعف مستوى التحصيل الدراسي فيها، وارتفاع نسبة التسرب المدرسي منها... هذه الظروف الداخلية والخارجية، أدت بعدد من الدول العربية إلى إعادة نظر شاملة في مختلف مكونات العملية التعليمية، وإفساح المجال أمام التعليم الخاص. فالحكومة الجزائرية أجبرت على الانسحاب التدريجي من احتكار ودعم الكثير من القطاعات التي أنهكت

[1] Jean-Michel Cousineau, "Economie du travail", Gaétan Morin, Canada, 1981; p 113.

الخزينة العامة، لتفتح أبواب التعليم كله وحتى العالي منه، أمام استثمارات القطاع الخاص، في خطوة غير مسبوقة وصادمة للمجتمع الجزائري، والمسارعة في إصلاح المنظومة التربوية سنة: 2003 والتي تضمنت في أهم بنودها فتح المجال للخواص من أجل إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم وقررت السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة، من رجال أعمال أمثال: رئيس منتدى المؤسسات المقرب من الخاصة رواجا كبيرا، حيث أصبح الأولياء يفضلون تعليم أبنائهم فيها بدل المدارس الحكومية، بحثا عن صفات وشروط معينة، منها الانضباط في الوقت وتطوير مهارات التلاميذ، وإمكانية متابعة أحوالهم بخلاف المدارس الحكومية؛ ورأى فيه آخرون نوعا من العودة إلى المجتمع الطبقي: الأغنياء والفقراء، حيث سيصبح التعليم حكرا على أبناء الذوات . التعليم الجامعي في الجزائر: تضم الشبكة الجامعية الجزائرية ثلاثة وستون (63) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم سبعة وعشرون (27) جامعة وعشرون (20) مركزا جامعيا واثنتا عشر (12) مدرسة وطنية عليا وأربعة (04) مدارس عليا للأساتذة. (10) كما توجد مدارس ومعاهد تخضع لوصاية قطاعات وزارية خارج قطاع التعليم العالي، إن وزارة التعليب العالي لم تأخذ في الحسبان هذا الكم الهائل، بل رغبت في استقطاب أكبر عدد من الطلبة فكان ذلك الكم الهائل والغثائية واكتظت المدرجات ولا زلنا نعاني من سياسة الترقيع، وانتقلت عدوى الاكتظاظ والتسيب والتسرب وال من التعليم العادي إلى التعليم العالي، وتتم الدراسة الجامعية في الجزائر وفق مرحلتين:

مرحلة التدرج التي تنقسم بدورها إلى مرحلتين: **الأولى:** تسمى التكوين قصير المدى، ومدته (03) سنوات،

والثانية: مرحلة التكوين طويل المدى، وتتراوح مدته بين (04) و (05) إلى (07) سنوات، وذلك حسب التخصص؛ ثم مرحلة ما بعد التدرج، وهي على مرحلتين متتاليتين:

الأولى مرحلة الماجستير ومدتها من (02) سنتين كحد أدنى فما فوق، ومرحلة الدكتوراه تكون مدة الدراسة فيها من (03) سنوات كحد أدنى فما فوق.

أن يكون طريقا مختصرا، أرادت من خلاله الدولة توفير مصاريف دراسة أعداد كبيرة من الطلبة، باختزال فترة الدراسة، والسماح للطلبة بدخول مجال العمل مبكرا؛ لكن في المقابل لم يتلق هؤلاء الطلبة تعليما نوعيا يذكر، لأنه لم يكن لمؤطريهم القدرة على إعطاء تكوين نوعي، ولم يتم تهيئتهم لذلك إطلاقا، وهذا كله جهل بأهمية العلوم البيداغوجية التي يجب السعي إليها والتركيز عليها، لضمان نجاح جزء معتبر من المنظومة العلمية، لا أن نسعى لتطبيق سياسة: دعه يأخذ شهادة دعه يمر، بل بات المسؤولون يرهبون الجمعيات الطلابية، هذه الأخيرة تعتكف من حين الآخر أمام أبواب الجامعات، وتغلقها لفترات زمنية طويلة، لسبب أو لآخر، فبات المسؤولون يرهبونهم، ومن ثمة يتملقونهم وقد يمنحون أعضاء تلك الجمعيات الطلابية نقاطا وشهادات ومناصب و ... ويتغاضون عن كثير من تصرفاتهم الطائشة. وهكذا أضحى التعليم في بلادنا ينتج طلبة متخرجين، لا يستطيعون حل الإشكاليات التي تقابلهم في عملهم ولا يستطيعون إنجاز أعمالهم الاجتماعية بكفاءة، بل تفشت مظاهر فساد لا حصر لها، بسبب تبوء هؤلاء مناصب تنوء بحملها الجبال فيحملها هؤلاء الأغيار الصغار، حيث يتخرج منهم المعلمون والأساتذة والأطباء والقضاة والأئمة والإداريون والمهندسون وهلم جرا... وكلهم على ذات الوتيرة ونفس النهج إلا قليلا؛ إنه تواطؤ بين القائمين على التعليم العالي في بلادنا، والطلبة الذين بات همهم تحصيل الدبلوم فقط، مما يجعل الشهادات المقدمة لهم دون قيمة، بل باتت القيمة الاجتماعية للشهادة في تدهور مستمر، وأصبح التندر والتنكيت على الجامعيين شائعا لدى العامة بله الخاصة. وذلك أيضا دفع المتمدرسين إلى الاتكالية، وعلى عقلية النجاح المضمون دون القيام بأي مجهود فكري أثناء الدراسة.[1]

[1] صدر قانون 11فبراير 1950المتعلق بالاتفاقيات الجماعية أنشأ لجنة عليها كلفت بدراسة ميزانية نموذجية لوضع الحد الأدنى المهني المضمون SMIFو صدر قانون 18جوي ليا 1952الخاص بالسلم المتحرك تحت ضغط النقابات وارتبط الأجر بالأسعار وقياس السلع. وارتبط بذلك الحد الأدنى المهني المضمون بتكاليف المعيشة.

المطلب الثاني : تعريف الأجر ومكوناته.

أولا: التعريف الفقهي.

استبعد الفقهاء النظريات التقليدية التي ربطت الأجور والمرتبات بمفهوم العبودية التي تجعل العامل والموظف بالتبعية الضعيف بالقوي الذي يملك المال والسلطة. إن الموظف على حد تعبير الفقيه "دوجي "عندما يخضع لقانون الوظيفة العمومية يصبح مكتسباً لسلطة الرغبة في الحصول على مرتب وإ ن هذا الأخير لا يكون حقاً شخصياً للموظف لكن مجرد سلطة موضوعية. إن الموظف هو دائن حقيقي للخزينة العمومية للدولة بمبلغ معين من النقود وهنا يكون صاحب حق شخصي حقيقي إن الموظف يكون متمتعاً بحق شخصي في مرتبة عندما يعلن و يكشف عن إرادته بتوقيعه على كشف الأجور التي تدفع كل شهر. فالأستاذ لم يضع تعريفاً للأجر أو للمرتب لكنه يتفق مع تفكير "دوجي"بحيث يعتبر المرتب الوسيلة التي تجعل الموظف يحتفظ بمكانة اجتماعية كمقابل لمركزه كموظف وبذلك يكون في رأيه المرتب ليس أجراً أو مدفوعاً يكون مقابل الخدمة المؤذاة.

كلمة المرتب تعني معاملة الموظف وأنه ليس بأجير وأن الدولة تحترمه وتعامله حسناً وتضمن له العيش الكريم ليكون في علاقة طبية بالآخرين يساهم في التنمية الجماعية والمجتمع. ويعلل " فيدال" موقفه في أفضلية المرتب عن الأجر كون هذا الأخير جاء من اللاتينية المشتقة من كلمة sel الملح حيث كان الرومان يؤجرون الملح مقابل الأعمال غير ذات القيمة وأطلق على الأجير كلمة أي الذي يؤجر بكمية من الملح. وتجدر الإشارة كذلك إلى ما توصل إليه الفقيه "دي لوبادير" ليس جديداً عما سبق لكن تحديده لعناصر و خصائص المرتب و الأجر بحيث أن الاجر من حيث طبيعته القانونية ما هو إلا عنصر من المركز القانوني واللائحي للموظف وإن المرتب[1].

[1] ثم تقرر بعد ذلك الحد الأدنى للأجور و المرتبات مرجع سابق

ثانيا: مكونات الأجر

إن مكونات الاجر متنوعة لأن الاجر عملية معقدة لها معطيات مركبة: يوجد الأجر المباشر و الغير المباشر و يوجد الأجر الأدنى الوطني المضمون والأجر الأساسي ، و التعويضات يوجد الأجر الثابت وكل ذلك قائم على مبادئ معنية.

1- الاجر المباشر و غير مباشر

إن الأجور غير متساوية بسبب عدم تساويها في المساهمة في الدخل الوطني: قد يكون الموظف في وظيفة معنية يتلقى مرتب أعلى أو أدنى من موظف آخر إن حساب الدخل الوطني يتم بموجب إستراتجية واضحة وخطة تضعها الدولة على أسس تقنية وعلمية يقسم الدخل الوطني إلى جزء للاستهلاك وجزء لتجديد الإنتاج وجزء للتراكم وللدفاع الوطني. إن جزء الاستهلاك يوزع إلى قسمين:

قسم للاستهلاك المباشر الذي يوزع في صورة أجور مباشرة: الحد الأدنى المضمون لجميع ثم تتفاوت المرتبات بحسب مساهمة العامل أو موظف في الإنتاج أو الدخل الوطني. أما القسم الثاني من الاستهلاك فهو يمثل الأجر غير المباشر أي الأجر الاجتماعي مثل التقاعد ونفس الطريقة فيما يخص القطاع الخاص حيث يتم اقتطاع الأموال للتراكم وتدخل إدارة الضرائب في تمويل الأجر الاجتماعي[1].

2- الحد الأدنى للأجر

إن الحد الأدنى للأجور بلورة لتطور تاريخي لنظريات الأجر وتجسيد لتجربة نضالية عمالية اتجاه حكومات دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا وفرنسا وأيضاً دول ذات تفكير سياسي مغاير مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً.... إن فرنسا وعلى سبيل المثال تبنت سياسة أخرى على أساس منطقي وعقلاني متميز به من تجارب في نشء الحد الأدنى في القرن التاسع عشر وخضوعه لتطور تدريجي حتى وصل إلى الصورة المعمول بها في الوقت الحالي تاركة بصماتها في القانون الجزائري. الذي تأثر بها وأثر بذلك على الدولة الجزائرية

[1] ثم تقرر بعد ذلك الحد الأدنى للأجور و المرتبات بموجب قانون رقم 70-7بتاريخ 02جانفي 1970يتضمن إصلاح الأجر الأدنى المضمون وانشاء الأجر الأدنى المتزايد

في قطاعها العام و الخاص "... ظهرت فكرة الحد الأدنى للأجر بفرنسا بقرار 23جوان 1941الذي فرض على كل المسؤولين في الولايات الفرنسية دفع الأجور المنخفضة بشكل غير عادي محدداً لكل فرع من نشاط الولاية الإقليم الحد الأدنى للعامل غير الماهر" وفي 19جوان 1943صدر قرار توزيع المناطق الأجرية وصادق عليه رئيس الدولة بأمر 24أوت 1944مانحاً لوزير العمل سلطة تحديد الأجور. فصدرت قرارات تنفيذية طبقت الأمر ورتبت العمال في فروع الصناعة إلى فئات مهنية وحددت لكل فئة حداً أدنى وحداً متوسطاً وحداً أعلى. وبعد حوالي عشرة سنوات صدرت قرارات وزارية المسماة وحددت سياسة الأجر لكل فروع الصناعة على النحو التالي : يحدد الحد الأدنى المستحق للعامل البالغ من الفئة الدنيا بمعامل[1].

3- الأجر المتوسط الأقصى:

التصنيف أو الترتيب ثم جاء قانون 11فبراير سنة 1950 فأعاد الاتفاقيات الجماعية و منحها صلاحية تحديد الأجور المطبقة في المؤسسة و احتفظت الدولة لنفسها بعد أخذ رأي اللجنة العليا للاتفاقيات الجماعية بتحديد الأجر الادنى المضمونSMIG و صدر بذلك للتطبيق قرار1950/08/22 و اعتبر الحد الأدنى المضمون هو الحد الأدنى الاجتماعي المستحق لكل عامل. وتطور الحد الأدنى الاجتماعي المستحق لكل عامل. كما تطور الحد الأدنى المهني المضمون أكثر في السنوات الأخيرة بحيث تغير مضمونه لأنه ارتبط بالسلم القياسي للأسعار بالنمو الاقتصادي طبق على الوظيفة العامة، لم تكتف المطالب النقابية بضمان المحافظة على القدرة الشرائية فاعتمدت على خبراء في الإحصائيات لحساب الدخل الوطني و لاحظوا بأن المحافظة على القوة الشرائية يجب أن يعمم لكل القطاعات العاملة في الدولة وفي المجتمع سواء كان ذلك في القطاع العمالي الخاص والعام موظفون وعمال و أن يشاركوا كلهم في الرخاء الاقتصادي و انتقلت هذه المكاسب الاجتماعية في النشاط الخاص إلى الوظيفة العامة بقانون أكتوبر سنة .1950 وحظيت الوظيفة العامة بالحد

[1] ثم تقرر بعد ذلك الحد الأدنى للأجور و المرتبات بموجب قانون رقم 70-7بتاريخ 02جانفي 1970يتضمن إصلاح الأجر الأدنى المضمون وانشاء الأجر الأدنى المتزايد

الأدنى الاجتماعي وحصلت على السلم المتحرك بينه وبين الأسعار المحددة في القانون لسنة ولقد حصلت الوظيفة العامة على استقلالها في هذا المجال بعد الإضراب العام الذي دام شهرين مايو وجوان عام 1968وما أدى بإجراء مفاوضات قرنيل ما بين نقابات الموظفين وبين الحكومة ونتج عن ذلك توقيع البروتوكول العام للوظيفة العامة تعهدت بمقتضاه الحكومة بالمحافظة على القوة الشرائية للموظفين ومنذ ذلك الوقت تحكمت القوانين الفرنسية وأنظمتها في التوازن ما بين مستلزمات الدخل الوطني ومقتضيات الدخل الفردي بمراعاة الضوابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة والحفاظ على النمو المعيشي للعامل والموظف في جو يحفظ له كرامته وشرفه. إن نفس الهدف استهدفه المشرع الجزائري الذي يأمل التوصل إلى حفظ حقوق الموظف والعامل بصفة كاملة و دائمة وذلك من خلال فكرة القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. لقد تم بذلك إصدار القانون الأساسي للوظيفة العمومية بحيث تم إصدار الأمر رقم –13366 المؤرخ في جوان 1966 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية و أيضا القانون الأساسي العام للعمال رقم 78–12المؤرخ في 05أوت 1978و المرسوم رقم 85–59المؤرخ في 23مارس 1985والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية. وجاء القانون في نوفمبر 2006الذي وافق على الأمر رقم 06–03المؤرخ في 15جوان2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي ينص في المادة الثانية منه على: "يطبق هذا القانون الأساسي على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات و الإدارات العمومية"..

ثالثا: الأجر الثابت وعناصره:

يتكون الاجر الثابت من الاجر الادنى الوطني المضمون ومن الأجر الأساسي والتعويضات التابعة له. إن الأجر الثابت هو الحد الأدنى للأجر المطبق على كافة العمال وكافة القطاعات والنشاطات، والذي يتم تحديده إما من طرف الحكومة بمقتضى نصوص تنظيمية وإ ما وفق إتفاقيات جماعية وطنية أو قطاعية على النحو الذي حدث اخر سنة 2009حيث تم رفع الحد الأدنى للأجر المضمون من 12.000دج إلى 15.000دج إبتداءا من جانفي

2010 وذلك بمقتضى اتفاق أثناء انعقاد لقاء الثلاثية الأخيرة. اما الأجر الأساسي، لقد يتم تحديد هذا العنصر وفق تصنيف مناصب العمل، إلا أنه يحدد ويصنف منصب العمل ضمن جدول خاص بالأجور. يعتبر هذا الجدول نفسه جدول مناصب العمل حيث يمنح لكل منصب عمل مجموعة من النقاط الاستدلالية التي تحددها عناصر وعوامل المنصب و التي تختلف من منصب إلى آخر والتي تتخلص في درجة التأهيل والمسؤولية والجهد المطلوب في ذلك المنصب إلى جانب ظروف العمل ومختلف الضغوطات والمتطلبات المتعلقة بكل منصب عمل والقطاع المتواجد فيه، كما قد يحدد بصفة جزافية بين العامل وصاحب العمل أو وفق اتفاقية جماعية بين العمال و أصحاب العمل. يضاف إلى ذلك التعويضات الثابتة المرتبطة بمنصب العمل بحيث أن الأجر الثابت لا يقتصر على الأجر الأساسي وحده بل تلحق به مجموعة من العناصر الأخرى لاسيما بعض التعويضات المرتبطة بمنصب العمل التي تفرضها طبيعة العمل أو الظروف المحيطة به أو الضغوطات والمتطلبات المتعلقة واللازمة به. يضاف أيضا إلى الأجر الحماية القانونية له بحيث أن كل التشريعات الحديثة تعتبر أن الصيغة الاجتماعية للأجر في إطارها السياسي و الاقتصادي تجعلها ضمن قواعد النظام.

المطلب الثالث : أنظمة الاجور و معاييرها

أولا: أنظمة الاجور

يتم تحديد الأجور وفق أنظمة système مضبوطة وواضحة مؤطرة رسميا توضع في عملية تنفيذية فعالة .إن هذه الأنظمة من شأنها تحدد مبالغ الأجور و تبين الامتيازات لكل وضعية وشروط كل ذلك. إن هذه الانظمة المضبوطة و الواضحة و المؤطرة رسميا في الحقيقة لها قسمان كبيران معروفان في كل العالم وفي الجزائر بطبيعة الحال وهما: نظام الأجور الزمني ونظام الأجور الإنتاج [1]

1- نظام الأجور الزمني :

إن الفرد قد يؤدي عملا ويدفع له اجرا ويتحدد هذا الأخير بالمدة الزمنية المقضية أو المنجزة قد تكون قصيرة جدا ساعة أو يوم، متوسطة كالأسبوع أو الشهر أو طويلة كالسنة. إن مزايا هذا النظام المعتمد على الزمن للأعمال التي يؤديها الافراد لكن يصعب تحديد المستوى القياس لها ويصعب بالتالي تقدير انتاجها بوحدات كمية يمكن قياسها كما هو الحال مثلا في الاعمال التي يقوم بها الموظفون في الوظيفة العمومية الإدارة العامة. إن هذا النظام مستحسن في الأعمال التي لا تحتاج إلى السرعة في الانتاج، فهو صالح في كل الأعمال التي تحتاج إلى الجودة ولا يهم الوقت المستغرق فيها. إن النظام المعتمد على الزمن يستحسن أيضا في كل الاعمال التي يغيب فيها الوضوح في العلاقة ما بين الانتاج والجهد المبذول من جهة أولى ولا يتطلب حسابات معقدة لتحديد قائمة الاجور ويكون بذلك نظاما سهلا للتطبيق من جهة ثانية. إن نظام تحديد الأجور على معيار الزمن مفضل عند القوة النقابية التي ترى بأن تحديد العمل زمنيا يضمن حقوق العمال إزاء صاحب العمل أكثر.[2]

[1] عن اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية في يوم 2002 / 02 / 20

[2] السقف الذي يعتبر سقفا تاريخيا من قبل المعهد الوطني للإحصاء والإقتصاد L'INSEEأو أقل من 60%حسب السقف الجديد الاوربي

2- نظام الأجور الإنتاجي (حسب الإنتاج)

تحتسب الأجور على معيار إنتاجيتها. إن العمال في المصنع أو المتجر يعرفون بأن أجورهم مرتبطة بإنتاجيتهم، فكلما ارتفع إنتاج الوحدة كلما ارتفع الأجر والعكس بالعكس صحيح. و إن هذ النظام مبني على الحافز في زيادة الإنتاج فكلما زاد الإنتاج زاد الأجر وكلما زاد الأجر خفض تكليف الوحدة. يصلح هذا النظام في الأعمال التي يسهل قياس إنتاجها بوحدات رقمية كالأعمال الإنتاجية المتعلقة بعدد معين من وحدات الإنتاج ومثال ذلك إنتاج الصناعة بالقطع أو الوحدات: الأحذية، النسيج إلخ... ينظر هذا النظام للكمية وليس للنوعية ويعامل العمال معاملة متساوية الكل متساوون في الأجور إذا بذلوا جهودا متساوية من حيث الكفاءة والجهد المبذول وهذا ما يجعلهم يتنافسون ويعملون بروح الابتكار والزيادة في الإنتاج. إن هذا النظام يحمل مساوئ أهمها صعوبة إيجاد مقاييس بالنسبة للموظفين في القطاع الإداري العمومي الذين يبذلون جهدا ذهنيا وفي بعض الحالات جهدا ذهني مقرونا بالجهد الإنتاجي المادي مما يجعل اضطرابا أكيد في الإدارة و علاقاتها بهؤلاء الموظفين المتفاوتين في الجهود وفي المردود. إن الموظفين يتفاوتون في كفاءتهم وقدراتهم في قيادة الإدارة والإشراف على التحكم في القرارات التي قد تكون مصيرية للأمة ويتقاضون أجورا مرتفعة لكن ينتج عن ذلك الحقد والغيرة للموظفين الآخرين الذين أحيانا لهم نفس الشهادات العلمية ويتقاضون أجورا أقل أهمية. هذا وإ ن نظام تحديد الأجور حسب الإنتاج يتم إما بواسطة الإنتاج الفردي أو بواسطة الإنتاج الجماعي.

الإنتاج الفردي: إن الفرد ينتج عددا من الوحدات على أساسها يتقاضى أجره. يحتسب الأجر إما بتوحيد أجر القطع أو بتغيير أجر القطعإن وحدة أجر القطع معناها أن يتقاضى العامل أجرا على معيار الزمن والحركة في الإنتاج. يتقاضى العامل بذلك أجرا معينا عن كل وحدة

أنتجها فإذا تجاوز إنتاجه المستوى القياسي للقطع المنتجة فله أجرا أعلى. إن هذه الطريقة لا تضمن للعامل حدا أدنى للأجر فكيف له أن ينتج قطعا في عدد معين. [1]

ثانيا: المعايير الأجور .

إن الأجر يخضع لعدد من المعايير التي لها صلة وثيقة بمبادئ وأساليب لها أهميتها ومكانتها في تحديد الأجر والمرتب على حد سواء. تتلخص المعايير في تحديد الأجر إلى معيار المدة والمردودية إلى جانب معايير أخرى كثيرة.

1- معيار المدة

إن معيار المدة يعني اعتماد مدة زمنية محددة كأساس لتحديد قيمة الأجر وقد تكون هذه المدة قصيرة كالساعة أو اليوم وقد تكون متوسطة مثل أسبوع أو أسبوعين، وقد تكون طويلة نسبياً كالشهر وهي المدة الأكثر استعمالاً.[2]

2- معيار المردودية:

وهو المعيار الذي يربط الأجر بمستوى ونوعية أو كمية المردودية أو النتائج وهو معيار ينتج عنه عدم استقرار الأجر من الناحية الكمية حيث يتغير مستوى المردود الذي هو أساس تحديده وهو معيار يحقق مصلحة صاحب العمل فإنه لا يتناسب مع مصلحة العامل في غالب الأحيان لعدم الاستمرار و المحافظة على وتيرة معينة من مستوى المردود أمر مرهق على العامل

3- المعيار المزدوج

وهو المعيار الأكثر استعمالاً حيث يحدد الأجر الثابت بمختلف عناصره وفق معيار المدة. بينما تحدد المكافآت والحوافز التشجيعية على أساس المردودية سواء الفردية أو الجماعية[3].

---

[1] نص التقرير الاقتصادي الذي قدمﻫ السيد محمد ناصر رئيس الجمعية التونسية للقانون الاجتماعي في اليوم الدراسي الذي نظمتﻫ كلية الحقوق بصفاقس حول موضوع تلقيح مجلة الشغل صفاقس

2 محمد ناصر : تقرير الاقتصادي. المرجع السابق.

[3] طريقة العالم الاقتصادي هالسي:مجلة نظام العلاوات عن العمل يعارض نظام الكيل الموجود في الو.م.أ ويقترح نظام الراتب بالساعات مع الأجور بالساعات ، ظهرت المجلة في سنة 189.

4- المعايير الأخرى

توجد معايير أخرى تحدد الأجر أهمها عقود العمل الفردية والاتفاقيات العمل الجماعية والقرارات الإدارية.

عقود العمل: يعتبر عقد العمل في كثير من الحالات الوسيلة المثلى أو الوحيدة لتحديد الأجر حيث يتفق الطرفان بكل حرية أو إرادة مستقلة على تحديد الاجر الأساسي وأجر المنصب ومختلف الملحقات الاخرى التابعة له.

أ- تحديد الأجر بمقتضى الاتفاقيات الجماعية :

للاتفاقيات الجماعية صلاحيات واسعة في تحديد الأجور لا سيما في تحديد حدودها الدنيا (الحد الأدنى) في القطاعات أو المؤسسات المعنية أو فيما يتعلق بطرق أو كيفيات تزايد وتطور رفع هذه الحدود الدنيا التي يجب أن تكون محصورة بحكم القانون أي تحديد الحدود الدنيا الوطنية المضمونة. تحدد الاتفاقيات الجماعية مكونات الأجر وتحدد العناصر الثابتة فيه والمتغيرة والعوامل المرتبطة بها كالمردودية أو تحسين الإنتاج أو تحسين ظروف العمل. و قد اعترف القانون الجديد لعلاقات العمل "الاتفاقيات للعمل الجماعية" بعدة صلاحيات واختصاصات في مجال تحديد الأجور، حيث تضمنت المادة 120من قانون العمل الجزائري، خمسة فقرات من الأربعة عشرة فقرة التي يحتويها، تتعلق كلها بموضوع الأجور التعويضات والمكافآت على المردود والإنتاج حيث يمكن للاتفاقية الجماعية أن تعالج وتنظم وتقرر في هذا الشأن ما يلي من الأمور[1]:

- ✓ الأجور الأساسية المطابقة وهذا ابتداء من الحد الأدنى المضمون.
- ✓ التعويضات المرتبطة بالأقدمية والساعات الإضافية وظروف العمل بما فيها تنظيم المنطقة
- ✓ المكافآت المرتبطة بالإنتاجية ونتائج العمل

[1] طريقة العالم الاقتصادي فريديريك تايلور: حول العالم الاقتصادي . تاريخ الراسمالية، عتبة الاقتصاد مجلة The 1911 principals of scientific management بالساعات . مجلة ظهرت في سنة1991. مترجمة بالفرنسية في سنة1912 وتمت قراءتها من هانري فايول

- ✓ كيفيات مكافأة العمال على المردود.
- ✓ تحديد النفقات المصرفية وهي النفقات التي قد يقوم بها العامل بمناسبة أداء عمله إما بمهمة داخلية أو خارجية.

ب- تحديد الأجر بمقتضى القرارات الإدارية:

وهي طريقة تعتمد عليها البلدان التي تتبع التنظيم الإداري لعلاقات العمل بمعنى التي تتحكم في وضع مختلف القوانين والنظم الخاصة بعلاقات العمل بواسطة الأجهزة المركزية أي الحكومة، وحيث تلزم هذه القوانين كافة العمال وأصحاب العمل والنقابات العمالية، حيث تتم العملية في إطار نظام مركزي للأجور يقوم على أساس شبكة أو تصنيف وطني لمناصب العمل في جميع القطاعات مع تحديد أجر كل منصب، الأمر الذي لا يترك لأصحاب العمل سوى ترتيب مناصب عملها في إطار الجدول الخاص بتصنيف المناصب، تجدر أيضاً الإشارة إلى وجود مبادئ تقوم عليها الأجور بحيث لا يجوز لأية جهة لها مصلحة تجاهلها وتتلخص هذه المبادئ في امتياز الأجر، عدم حجزه والتنازل عنه.[1]

[1] قانون 90-11المؤرخ في 1990/4/21المتعلق بعلاقات العمل. ج.ر.رقم 23.

خلاصة الفصل:

من خلال المعطيات السابقة يبدو جليا أن المجهودات التي بذلت من قبل الحكومة الجزائرية فيما يخص التطور الذي عرفه النظام التعليم في الجزائر خلال القرون الماضية حيث تناف الطلب على التعليم تدريجيا في مرحلة الابتدائي إلى الجامعي، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية تضاعف كل من الطلبة والمؤطرين، ارتفاع عدد الهياكل، تنوع في الفروع والتخصصات من جانب آخر كان للتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية انعكاسات على صياغ السياسة التعليمية المتمثلة في جملة الإصلاحات والتعديلات التي طالت شتى جوانب النظام التعليمي، ويعبر النظام الجديد أبرزت لكم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة، إضافة إلى مجهود الحكومة الجزائرية واهتماماتها بالتوسع في التعليم باعتباره الوسيلة الرئيسية لإعداد القوى البشري التي يحتاجها المجتمع الج ازئري من أجل تنظيم خطط التنمية فقد عرفت مخططات التنمية إل تحقيق مجانية التعليم وتعميم خاصة التعليم الابتدائي كما عرفت البرامج إلى تحقيق إلزامية التعليم الأساسي للجنسين وتحقيق الاستمرار في التوسع في التعليم الأساسي والثانوي وتنوع التعليم الثانوي تمكنت الجامعة الجزائرية في ظرف أربعين سنة من تكوين قرابة متخرجا، حيث سجلت خلال عقد السبعينات متخرجا لينتقل هذا العدد إلى قرابة متخرجا في فترة التسعينات ليصل سنة إلى قرابة متخرج كما سجل في السنتين المواليتين مع التوالي أي ما بين متخرج يبين تطور عدد حاملي الشهادات أو المتخرجين ومما يمكن ملاحظته هو أن رغم كون النسب المخصصة لقطاع التربية من الميزانية العامة، تبدو منخفضة في الغالب الأحيان إلا أن المبالغ المخصصة لتجهيز قطاع التربية ضخمة وفي تزايد مستمر وبصفة عامة يمكن القول إن المبالغ المخصصة من طرف الدولة لميزانية تجهيز قطاع التربية الوطنية ليس كافية نظرا للنقص في الأقسام التربوية والطاولات والكراسي خاصة في المناطق النائية والريفية، الأمر الذي أدى إلى وجود اكتظاظ كبير في المؤسسات التعليمية والأقسام المخصصة لدروس. وهذا يؤدي إلى تناقص التحصيل العلمي والمعرفي للتلميذ.

الفصل الثالث

الدراســة التطبيقيــة

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى تقدير حجم واتجاه العلاقة بين سياسة رفع أجور المعلمين" (W) ومستوى التحصيل العلمي" (edu) للتلاميذ في المدارس الحكومية الجزائرية، ومن ثم تفسير ذلك الرابط الطردي الذي اكتسى العلاقة على مدار فترة النصف فرن بين عامي 1970 إلى 2018؛ بهدف: اختبار صحة تلك العلاقة، وللإشادة بقدرة آلية رفع أجور المعلمين" كسياسة التحسين التحصيل العلمي" للتلاميذ، ومن خلال المنهج الاستقرائي لتعميم التجربة الجزائرية التي تبنت ذلك.

المبحث الأول: دراسة العلاقة بين رفع أجور المعلمين ومستوى التحصيل العلمي

يمكن إعادة كتابة تلك العلاقة باعتبار التحصيل العلمي" (edu) للتلاميذ كدالة تابعة ل "أجور المعلمين" (W)، وهو ما يمكن صياغته رياضيا كالآتي[1]:

$$edu=f(w) -.....(01)$$

بحيث

edu : التحصيل العلمي" للتلاميذ.

W : أجور المعلمين

وسوف نفترض أن المعادلة (01) التي تعكس نموذج لعلاقة دالية بسيطة، هي علاقة انحدار خطي، ما سوف يسمح لنا بإعادة كتابتها وفق الصيغة الاحصائية التالية[2]:

$$edu=C+BW-.....(02)$$

بحيث:

edu : المتغير التابع معبرا عنه ب "التحصيل العلمي" للتلاميذ. : الحد الثابت، والذي يعكس حجم "التحصيل العلمي" للتلاميذ بصورة مستقلة عن التغير "أجور المعلمين."

B: معلمة المعادلة، وهي مقدار الزيادة في "التحصيل العلمي" للتلاميذ نتيجة زيادة أجور المعلمين بمقدار وحدة واحدة

W : المتغير المستقل معبرا عنه ب "أجور المعلمين في المدارس الحكومية

E: مقدار الخطأ، ويعبر عن بقية المتغيرات من غير "أجور المعلمين"، والتي تؤثر في التحصيل العلمي" للتلاميذ.

[1] فدوري طارق، (2015-2016). مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، الجزائر

[2] L.Skion, L.Blonlin, B. fabi, F.Chevalier, "La gestion des ressources humaines", 4eme lins, 1993; p 155.

المطلب الأول: المتغير التابع: التحصيل العلمي (edu)

تتيح قواعد البيانات عدة مؤشرات للدلالة على "التحصيل العلمي" للتلاميذ، فمن الدراسات من استحضرت نتائج التلاميذ Rockoff "، في حين استعملت أخرى "نسبة الالتحاق بالمدارس Marianne & Loeb "أو "نسبة التسرب المدرسي" ...الخ، وهذه الدراسة تعتمد "نسبة نجاح التلاميذ في امتحان شهادة البكالوريا (edu) "، وذلك نظرا للأهمية الاستراتيجية لمرحلة الثانوية، باعتبارها آخر مراحل التعليم الأساسي،

ولكونها مدخل التوجه التعليم المتخصص؛ كما أن شهادة البكالوريا تعكس أداء المعلمين الذين درسوا التلاميذ منذ بداية تعليمهم. وأخيرا ، سهولة الحصول على قيم "نسب النجاح في امتحان البكالوريا" لفترة الدراسة

1970/2018 من على قاعدة بيانات "وزارة التربية الوطنية" (الجزائر) [1].

شكل رقم (07): تغيرات "نسبة النجاح في البكالوريا" (edu) في الجزائر للفترة 1970 2018 (%)

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

وعلى مدار النصف قرن الماضي، يمكن تقسيم السلسلة الزمنية لمؤشر "نسب النجاح في امتحان البكالوريا" إلى فترتين (أنظر الشكل أعلاه): الأولى بين عامي (1970/1993) والتي شهدت فيها نسب النجاح تدهورا ملحوظا حيث تدحرجت من 55.2 % العام 1970

[1] عبد الله زاهي راشد الزهران. (2015). في اقتصاديات التعليم، دار وائل (الإصدار دار وائل). دار وائل ص 55 ص 48

إلى حدود 10.54 % العام 1993، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمات حادة وتوترات أمنية أثرت كثيرا على المنظومة التربوية، أما الفترة الثانية بين عامي (1993/2018) والتي ونتيجة للمجهودات التي بذلتها الجزائر انتعشت من جديد نسب النجاح بميل موجب ومنحى تصاعدي برغم بعض التذبذبات، فقد قفزت من 10.5 % العام 1993 إلى قرابة 56% العام 2018 .

جدول رقم (06) : قيم سلسلة بيانات المتغير التابع التحصيل العلمي EDU للفترة 1970 الى 2018

السنوات	نسبة النجاح	السنوات	نسبة النجاح	السنوات	نسبة النجاح	السنوات	نسبة النجاح
1970	55.2	1983	19.99	1996	22.18	2009	45.04
1971	52.09	1984	25.31	1997	24.82	2010	61.23
1972	44.24	1985	29.73	1998	23.43	2011	62.45
1973	48.6	1986	25.91	1999	24.64	2012	58.84
1974	37.68	1987	19.2	2000	32.29	2013	44.78
1975	49.66	1988	24.43	2001	34.46	2014	45.01
1976	22.18	1989	18.47	2002	32.92	2015	51.36
1977	23.89	1990	20.99	2003	29.55	2016	49.79
1978	24.29	1991	19.19	2004	42.52	2017	56.07
1979	22.64	1992	22.62	2005	37.29	2018	55.88
1980	24.99	1993	10.54	2006	51.15	N	49
1981	37.72	1994	15.52	2007	53.29	$\bar{x}$	35.24
1982	21.13	1995	18.63	2008	53.19	MD	32.29

المصدر: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019

المطلب الثاني: المتغير المستقل: أجور المعلمين (W)

تتبع أهمية "الأجور" أولا من كونها أهم مصدر لدخل لفئة واسعة من المواطنين عالمية، فتقديرات "منظمة العمل الدولية" تشير إلى أن نسبة المشتغلين بأجر من إجمالي القوى العاملة عالمية بلغ العام 2018 حوالي 54% (أي 1.8 مليار عامل بأجر)؛ كما أن "الأجور" تمثل ما بين 60 إلى 80% من دخل الأسر في الاقتصاديات المرتفعة الدخل، وحوالي 40% في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل [.(2018) ILO [1]

[1] محي عيسى كاظم الوزني ومناضل عباس حسين الجواري. (2016). إمكانات توجه البلدان العربية نحو الاقتصاد المعرفي (الإصدار الأولى). عمان، الأردن: دار الأيام.

شكل رقم (08): العلاقة بين الاجور و الانتاجة العمل للفترة 2008 / 2009

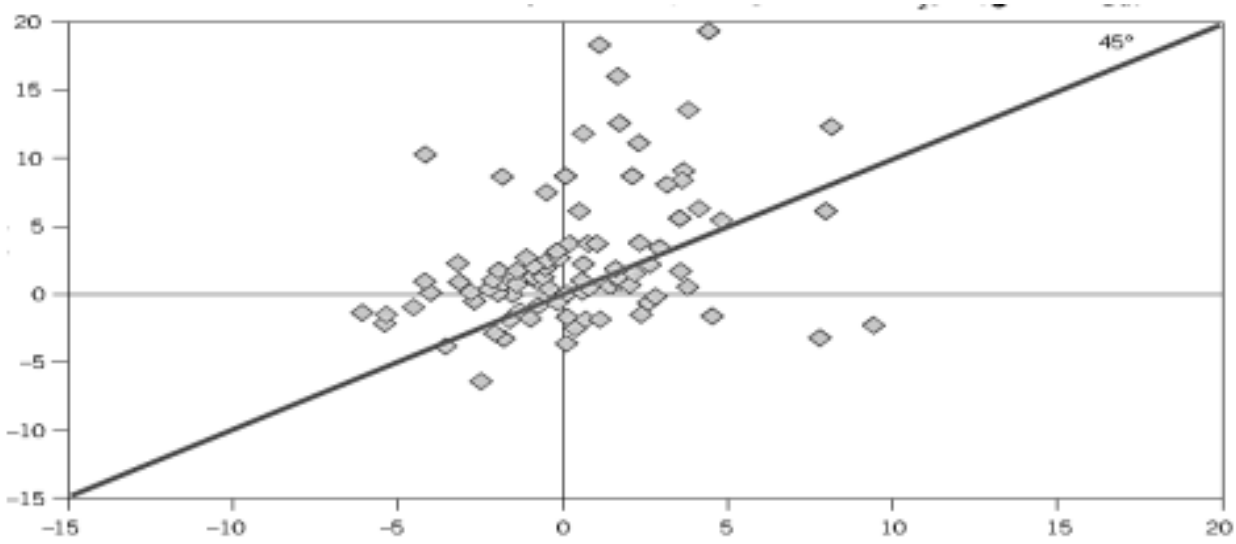

المحور العمودي: نمو الأجور الحقيقة (%)، المحور الأفقي: نمو إنتاجية العمل(%)

المصدر : (ILO, 2010, p. 21)

وثانيا، من كونها أداة استراتيجية للتحفيز لرفع الإنتاجية؛ فقد أكد تقرير (2010) Lo| أنه تبقى هنالك علاقة موجبة بين إنتاجية العمل ونمو "الأجور الحقيقة"، ويضيف التقرير أنه مثلا معظم البلدان التي شهدت انخفاضا في الأجور الحقيقة" خلال عامي 2008 و2009 عانت من هبوط حاد في إنتاجية العمل (الركن الأيسر السفلي من الشكل (2.)[1]

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هنالك فرق بين ما يعرف ب "الأجور الاسمية" (أي المبلغ الذي يقبضه الموظف والأجور الحقيقية" الذي يعبر عن فعالية تلك الأجور" في الحياة اليومية من خلال احتساب المستوى العام للأسعار(P)[2] ، والذي غالبا ما يمتص جزء كبير من قيمة تلك "الأجور الاسمية" أثناء تقلباته؛ فمثلا: ولو افترضنا أن الحكومة رفعت "الأجور الاسمية" بنسبة 5%، وتزامن ذلك مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة 5% كذلك، فهذا يعني واقعيا أن "القوة الشرائية" للأجور قد بقيت على حالها، والنتيجة أن "التأثير الصافي" لتلك الزيادة في الأجور" معدوم، أي 0%؛ والأسوأ ومع ذلك، أنه إن تم اقرار زيادة في الأجور"

[1] هناء شحات السيد حجازي، (2015). مؤشرات الأداء المؤسسي وإصلاح التعليم القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو مصرية

[2] Laurence H. MayerK" Macroeconomics, Amodel Building Approach", South Western Publishing, compary, 1980; p 161.

بنسبة 2% مثلا، وكان لدينا معدل التضخم السائد يبلغ 5%، فإن تلك الزيادة ستترجم اقتصادية باعتبارها انخفاض في "الأجور" بنسبة 30% وليس رفع لها بنسبة 2.% وعليه، فبغض النظر عن القيمة الإسمية للأجور، فإن "القيمة الحقيقية" لها هي الأساس بالنسبة للمواطن، والتي ترتبط مباشر بالمستوى العام للأسعار(P) ، والتي يعبر عنها وفق المعادلة | التالية [1]:

$$W=f(wn/P). \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

بحيث :

W : الأجر الحقيقي

wn : الأجر الاسمي

P: المستوى العام للأسعار-

شكل رقم (09): تصور عام الإطار المفاهيمي لمفهوم "الأجور" في الأدب الاقتصادي

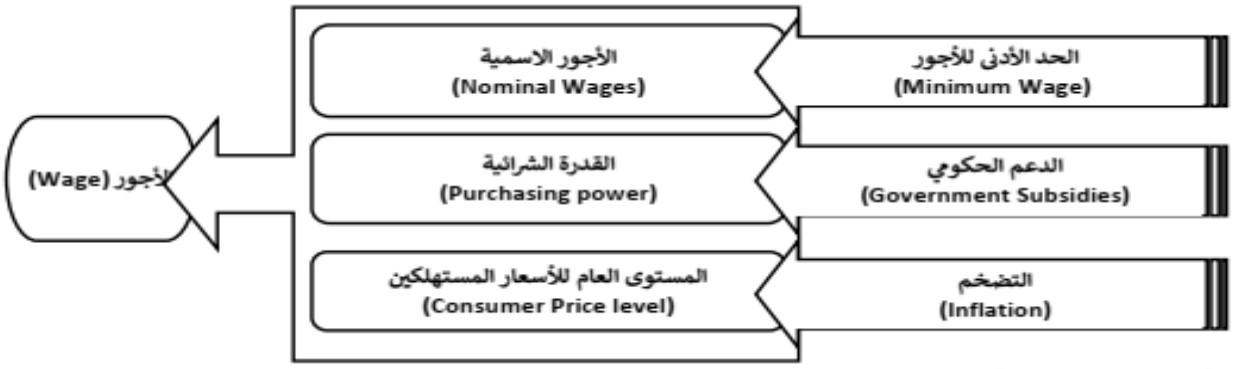

المصدر: ilo, 2010, p21

وعليه فإن "المتغير المستقل" الذي سوف نقوم بدارسته، هو " القدرة الشرائية للأجر الحقيقي (w) "، والتي تعكسها (وكما سبق الذكر تفاعل تلك المؤشرات الثانوية الثلاث ؛ والتي يمكن بها صياغة "المتغير المستقل" للنموذج بالعلاقة الدالية الآنية، مع التأكيد أنه وبطبيعة الحال هنالك متغيرات أخرى قد تكون أكثر أو أقل تأثيرا [2]:

[1] شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). أسرار المعجزة الصينية (الإصدار الأولى)، بيروت، الرباط، الجزائر، لبنان، المغرب، الجزائر: منشورات ضفاف، دار الأمان، بيت الحكمة، منشورات الإختلاف ص 88 ص92

[2] شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). مرجع سابق ص121

$$W=f\ (mw,\ gov,inf)\ -\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (04)$$

بحيث:

W : الأجور

mw : الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون-

gov : حجم الدعم الحكومي

Inf : معدل التضخم

المطلب الثالث: الحد الأدنى للأجور (mw)

عرفت "منظمة العمل الدولية" ILO (2008) "الحد الأدنى للأجور" بأنه الأجر الذي يوفر أرضية لهيكل الأجور من أجل حماية العمال؛ وتأكد أنه أداة سياسة اقتصادية عالمية بحيث يتم تطبيقها في أكثر من 90% من الدول الأعضاء فيها، والعام 2016، وضعت المنظمة تعريفة أدق في تقريرها ILO (2016) باعتبار "الحد الأدنى للأجور" هو: الحد الأدنى لمكافأة الأجر الذي يجب على صاحب العمل دفعه للأجير مقابل العمل المنجز خلال فترة معينة، والذي لا يمكن تخفيضه لا بموجب اتفاق جماعي، ولا بموجب عقد فردي. كما وأشارت المنظمة إلى ضرورة أخذ 6 معايير بعين الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى للأجور"، ILO (1970) وهو ما جعلها من أبرز الآليات التحقيق العدالة الاجتماعية، وردم "فجوة الأجور" التي تقوض الأداء المتميز للموظفين بالمؤسسات الحكومية في الحد الأدنى للأجور[1]" و "الفقر" مرتبطان عكسيا كما توصل لذلك كل من Lustig & (1997) McLeod،Freeman (1999) ، و"البنك الدولي" في الدراسة التي أجراها Cunningham (2007). ويعتبر "الحد الأدنى للأجور) (mw) "أو "الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون") من بين أهم المؤشرات في دراسة نظم "الأجور"، وهو ما تفطنت إليه الحكومة الجزائرية عندما قررت تحسين "أجور المعلمين" كمدخل لرفع "التحصيل العلمي" لدى تلاميذ المدارس الحكومية، فاعتمدت آلية "الحد الأدني للأجر الوطني المضمون" ولأول

[1] MONTARNAL.H, "Les salaires, l'inflation et les changes", Paris, 1925; p56.

مرة بتاريخ 01 جانفي 1990 وضاعفت قيمته 18 مرة على مدار 23 سنة الموالية حتى العام 2012.[1]

جدول رقم (07): تطور قيمة الحد الادنى للاجور wm في الجزائر للفترة 1990 الى 2018 القيم بالدولار محسوبة على أساس (1 دولار =116,6 دج) والمقدر كمتوسط سنوي للمتوسطات الشهرية للعام 2018.

تاريخ التعديل	دينار جزائري	دولار أمريكي	تاريخ التعديل	دينار جزائري	دولار أمريكي
1990/01/01	1000	8.75	1998/09/01	6000	51.45
1991/01/01	1800	15.43	2001/01/01	8000	68.61
1991/07/01	2000	17.15	2004/01/01	10000	85.76
1992/04/01	2500	21.44	2007/01/01	12000	102.91
1994/01/01	4000	34.30	2010/01/01	15000	128.64
1997/05/01	4800	41.16	2012/01/01	18000	154.37
1998/01/01	5400	46.31			

المصدر: (ONS، 2020) [2]

والإشارة فإنه وأثناء عملية تجميع قيم بيانات المؤشر الفترة القياس، فإنه ونظرا كون العام 1990 هو أول سنة لاعتماد الجزائر له، فقد افترض الباحث أن قيمة المؤشر خلال الفترة 1970 إلى 1989 معدومة (mw = 0) ، وذلك برغم اعتماد الجزائر لنظم أخرى في تحديد ما يمكن وصفه بالحد الأدنى لأجرة العامل، وكذلك تجدر الإشارة إلى أنه ونظرا لتغيير الحكومة الجزائرية لقيمة "الحد الأدنى للأجور (mw) "مرتين خلال نفس السنة، كما هو الحال للعام 1991 و1998 فقد اعتمدنا المتوسط الحسابي للقيمتين أثناء عملية التقدير.

[1] قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019،

[2] قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، مرجع سابق ص 88 90

جدول رقم (08): قيم سلسلة بيانات المتغير المستقبل الحد الادنى لاجورwm 1970 الى 2018

دولار امريكي

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1970	0	1983	0	1996	34.30	2009	102.91
1971	0	1984	0	1997	41.16	2010	128.64
1972	0	1985	0	1998	48.88	2011	128.64
1973	0	1986	0	1999	51.45	2012	154.37
1974	0	1987	0	2000	51.45	2013	154.37
1975	0	1988	0	2001	68.61	2014	154.37
1976	0	1989	0	2002	68.61	2015	154.37
1977	0	1990	8.75	2003	68.61	2016	154.37
1978	0	1991	16.29	2004	85.76	2017	154.37
1979	0	1992	21.44	2005	85.76	2018	154.37
1980	0	1993	21.44	2006	85.76	N	49
1981	0	1994	34.30	2007	102.91	(2018/1990) $\bar{x}$	85.29
1982	0	1995	34.30	2008	102.91	(2018/1990) MD	85.76

*القيم بالدولار محسوبة على أساس (1 دولار=116.6 دج) والمقدر كمتوسط سنوي للمتوسطات الشهرية للعام 2018.
المصدر(ONS, 2020)

المصدر: (ONS، 2020)

المبحث الثاني: معدل التضخم والدارسات القياسية

المطلب الأول: الدعم الحكومي

يعرف "صندوق النقد الدولي "الدعم الحكومي (gov) " على أنه أية مساعدة من الحكومة، سواء أكانت نقدية أو عينية، منحت بدون مقابل أو تعويض للمنتجين من القطاع الخاص أو للمستهلكين schwartz et al. في الوقت الذي يحدده Moor and Calamaعلى أنه أي تدابير تبقى الأسعار للمستهلكين أقل من مستوى السوق، أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف للمستهلكين والمنتجين من خلال دعم مباشر أو غير مباشر، ويرى Fattouh and El-Katiri أن هذا التعريف لا يزال الأكثر استعمالا لقياس "الدعم" نظرة البساطتها، في نفس الوقت تعتقد "منظمة التجارة العالمية" في تقريرها أنه (أي الدعم) يمكن أن يتخذ عدة أشكال أخرى مع تلك الإعانات المالية، كمثل : الاعفاءات أو الامتيازات الضريبية، التعريفات الجمركية.. الخ [1]، فمثلا وبالنسبة لقطاع السكن، فإن تقديم إعانة مالية للمواطنين لبناء منزل أو منح اعفاء أو تخفيض ضريبي الشركات البناء سوف يحقق في آخر المطاف نفس الهدف النهائي وهو خفض تكلفة بناء المنزل، وتهدف سياسات "الدعم" عموما التحقيق عدة مقاصد Fattouh and El-Katiri[2] وأيضا Alderman، والتي من أهمها: توسيع فرص الحصول على السلعة أو الخدمة؛ حماية ذوي الدخل المحدود وتعزيز قدراتهم الشرائية؛ وامتصاص الآثار الحادة اللتضخم على المواطنين وتعتبر "التحويلات الاجتماعية" (الاسم القانوني للدعم الحكومي في وثائق وزارة المالية الجزائرية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وعلى مدار النصف قرن الماضي، شهدت تطورا هائلا من حوالي 1 مليار دينار جزائري (1970) إلى أكثر من 1760 مليار دينار العام (2018)، في الوقت الذي لم يزد فيه العدد السكان سوى

[1] إحصائيات البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني:www.dartabankaldawli.org

[2] Paul BRIERE," Salaires et Niveau de vie en U.R.S.S", PARIS, 1951; p 211.

بأقل من 3 مرات من حدود 14.5 مليون نسمة العام 1970 إلى قرابة 42 مليون نسمة العام 2018.

جدول رقم (09): نسبة "الدعم الحكومي" من نفقات الدولة في الجزائر اللفترة 1970 الى 2018 (%)

السنة	1970	1976	1981	1984	1986	1991
نسبة الدعم الحكومي	16.36	17.84	16.71	10.7	10	26.07

السنة	1999	2003	2006	2010	2014	2018
نسبة الدعم الحكومي	32.4	37.11	30.83	28.9	23	20.4

المصدر(MoF, 2020a)

وقياسية، يمكن الاستعانة بعدة مؤشرات للدلالة على الدعم الحكومي (cov) "، ومن أهمها نسبة التغير السنوي في حجم إجمالي المبالغ المخصصة للدعم، وهو المؤشر الذي سوف تعتمد في هذه الدراسة

جدول رقم (10): قيم بيانات المتغير المستقبل الدعم الحكومي gou للفترة 1970 الى 2018 %

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1970	6.57	1983	10.25	1996	43.51	2009	2.76
1971	6.82	1984	0.45	1997	18.76	2010	4.23
1972	13.78	1985	2.91	1998	-4.40	2011	48.02
1973	32.97	1986	0.89	1999	28.41	2012	-2.26
1974	41.06	1987	3.19	2000	15.01	2013	-15.74
1975	166.46	1988	109.46	2001	26.85	2014	2.21
1976	-38.54	1989	-8.64	2002	21.50	2015	13.75
1977	1.79	1990	-3.48	2003	10.21	2016	0.61
1978	-1.27	1991	185.05	2004	12.76	2017	-11.45
1979	11.37	1992	92.26	2005	-10.78	2018	7.93
1980	53.94	1993	8.77	2006	23.57	N	49
1981	55.79	1994	11.16	2007	16.80	$\bar{x}$	21.62
1982	-8.13	1995	15.80	2008	36.51	MD	12.25

المصدر: mof. 2020

المطلب الثاني: معدل التضخم السائد (inf)

يعكس "التضخم (inf) " القيمة الحقيقية للأجور، سيما وأنه يمثل "المستوى العام للأسعار Oner (2010) "، وبتفصيل أكثر، يرى Labonte (2011) أنه ارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار، مع ضرورة أخذ بعين الاعتبار: أولا، أن تكون تلك الحركة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وليست تغيرات في السعر مقارنة بالأسعار الأخرى، وثانية، أن تمس تلك الزيادات أسعار السلع والخدمات، [1]وليس الأصول، وأخيرا وليس آخرا، يجب أن يكون ارتفاع مستوى الأسعار كبيرا إلى حد ما وأن يستمر على مدار فترة أطول من يوم أو أسبوع أو شهر، وقد بين Eckstein Leiderman & أن ارتفاع مستوى "التضخم" بمقدار 10% سنولد تكلفة على الرفاهية بمقدار 1 إلى 2.19 % في الناتج المحلي الإجمالي، وهي النتيجة التي توصلت إليها أكثر من 15 دراسة على مدار النصف الثاني من القرن الماضي في أكثر من 8 دول، والتي لخصها الباحثفي جدول تضمنته دراسته التي عالج فيها أثر التضخم على الرفاهية في البرازيل

إن دراسة الأجور" بعيدا عن المستوى العام للتضخم السائد في الدولة ستكون دراسة عقيمة، فمهما كان حجم الزيادات في "الأجور (w) "فلن يكون ذو جدوى في حال تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم"، كون هذه الأخيرة ستمتص تلك الزيادات بل وقد تعكسها إلى تأكلات، وهو ما تفطنت له الحكومة الجزائرية مع بدايات سياستها لرفع "أجور المعلمين"، ووجهت العديد من سياساتها المالية والنقدية نحوتخفيض معدلات "التضخم" للمحافظة على الأثر الإيجابي لسياستها الرامية لتحسين "التحصيل العلمي" للتلاميذ عبر رفع أجور معلميهم وفي الجزائر نجحت تلك السياسات في تخفيض معدل "التضخم" السائد، فبعد أن جنح هذا الأخير إلى حدود 30% منصف عشرية تسعينيات القرن الماضي، انخفض إلى أقل من4.3% العام 2018، وهو ما أثر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن (بما فيهم المعليمين).

[1] التقرير العربي الموحد للسنوات: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني:www.amf.org.ae

جدول رقم (11): قيم سلسلة بيانات المتغير المستقل التضخم inf للفترة 1970 الى 2018 %

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1970	6.60	1983	5.97	1996	18.68	2009	5.74
1971	2.63	1984	8.12	1997	5.73	2010	3.91
1972	3.66	1985	10.48	1998	4.95	2011	4.52
1973	6.17	1986	12.37	1999	2.65	2012	8.89
1974	4.70	1987	7.44	2000	0.34	2013	3.25
1975	8.23	1988	5.91	2001	4.23	2014	2.92
1976	9.43	1989	9.30	2002	1.42	2015	4.78
1977	11.99	1990	16.65	2003	4.27	2016	6.40
1978	17.52	1991	25.89	2004	3.96	2017	5.59
1979	11.35	1992	31.67	2005	1.38	2018	4.27
1980	9.52	1993	20.54	2006	2.31	N	49
1981	14.65	1994	29.05	2007	3.68	$\bar{x}$	8.87
1982	6.54	1995	29.78	2008	4.86	MD	5.96

المصدر(World Bank, 2020).

المطلب الثالث: الدراسة القياسية

بناءا على ما سبق فإن النموذج الاقتصادي البسيط المبين في المعادلة (02)، سوف يتم إعادة بناءه كعلاقة خطية متعددة، وعليه، يمكن إعادة كتابة تلك المعادلة (01) كالآتي [1]:

$$edu= f(mw.gov.inf) -\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots- (06)$$

بحيث:

edu : التحصيل العلمي للتلاميذ.

mw : الحد الأنى للأجور-

gov : الدعم الحكومي

ir : التضخم

وعليه فإن المعادلة (02) تصبح دالة لعلاقة خطية متعددة وفق الصبغة الإحصائية التالية

$$edu=C+Biwm+B:gov+p:inf\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

Edu : التحصيل العلمي" للتلاميذ مقاسة بنسبة النجاح في شهادة البكالوريا

[1] وانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، مرجع سابق ص 11 14

C: الحد الثابت، والذي يعكس مستوى التحصيل العلمي" للتلاميذ بصورة مستقلة عن التغير "أجور المعلمين" mw : الحد الأتي للأجور.

gov : الدعم الحكومي.

inf : التضخم.

B: معلمات النموذج.

E: مقدار الخطا، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر في معدل "التحصيل العلمي" للتلاميذ.[1]

أولا: الاختبارات الإحصائية

أ. اختبار التوزيع الطبيعي"، بإجراء اختبار Jarque and Bera (1987) تأكد قبول القرض (HD) ، الذي يعني أن البواقي لمتغيرات النموذج تمتاز بالتوزيع الطبيعي، باعتبار أن قيمة احتمالية الاختبار بلغت (0.915) أكبر 5% مستوى المعنوية المفترض [2]

شكل رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي

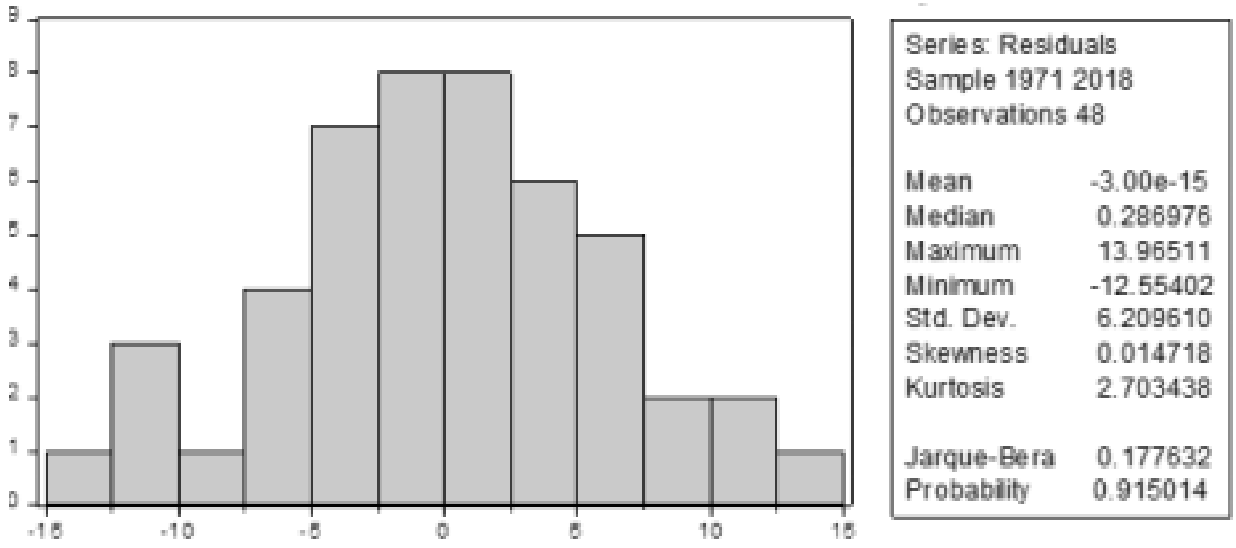

المصدر: إحصائيات البنك الدولي

[1] شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). مرجع سابق ص121

[2] إحصائيات البنك الدولي مرجع سابق ص 22 23

ب، اختبار "الارتباط" للمتغيرات: من خلال مخرجات اختبار "بيرسون" ينضح قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لم تتجاوز 0.36 في أقصاها؛ أي أنه لا توجد مشكلة ارتباط؛ وهي النتيجة التي تعكس جودة النموذج احصائية وخلوه من عدة مشاكل التي كان يسببها الارتباط بين المتغيرات المستقلة إن وجد [1]

جدول رقم (12): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بإختيار بيرسون Pearson correlation test"

	EDU	MW	GOV	INF
EDU	1			
MW	0.65	1		
GOV	-0.03	-0.22	1	
INF	-0.54	-0.36	0.30	1

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك Granger and Newbold (1974) ، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، يجب إجراء اختبارات "جذر الوحدة، والتي تأكد نتائج الاختبار قبول الفرض البديل (H1) القاضي بعدم وجود "جذر الوحدة عند الفرق الأول؛ أي استعمال طريقة "الانحدار الثاني للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) "باعتبارها الأنسب. د. اختبار التكامل المشترك : بإجراء اختبار التكامل المشترك" من خلال اسلوب اختبار الحدود " Pesaran et al. (2001)، والذي أكد اختياره قبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أن هنالك علاقة طويلة المدى، باعتبار أن القيمة المحسوبة(5.85) أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى (3.67=[1]I) عند مستوى الدلالة المقترض 5 %.

جدول رقم (13) اختبار التكامل المشترك النموذج بأسلوب (F–Bounds Test)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.85	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		1%	3.65	4.66

[1] هناء شحات السيد حجازي، مرجع سابق 55 48

الاختبارات التشخيصية ا مشكل "الارتباط الذاتي"، تعكس النتائج أن قيمة احتمالية الاختبار (0.38)، وهي أقل من القيمة المحسوبة (0.98)، أو أنها غير معنوية عند (5%)، ما يعني قبول القرض العدم (H0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي[1]

جدول رقم (14): اختبار الانباط الذاتي " مضاعف لاغرانج (LM Test) "

F-statistic	0.98	Prob. F(2,41)	0.38
Obs*R-squared	2.19	Prob. Chi-Square(2)	0.33

عدم تجانس التباينات، ومن خلال النتائج نلاحظ أن قيمة الاختبار (0.21) أكبر من القيمة المحسوبية (1.57) أو أنها غير معنوية عند مستوى (5%)، ما يعني قبول الفرض البديل (11) القائل بوجود تجانس بين التباينات [2]

جدول رقم (15): عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH)

F-statistic	1.57	Prob. F(1,45)	0.21
Obs*R-squared	1.59	Prob. Chi-Square(1)	0.20

چ، اختبار ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، والذي أدت النتائج أن قيمة احتمالية الاختبار (0.31) أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ما يعني قبول القرض العدم (H0) القائل يكون النموذج موصف بشكل جيد (أي ملائمة الصيغة الخطية البيانات الدراسة).

جدول رقم (16): اختيار ملائمة تصميم النموذج الشكل التالي (Ramsey RESET)

	Value	df	Probability
t-statistic	1.02	42	0.31
F-statistic	1.05	(1, 42)	0.31

[1] فدوري طارق، (2015-2016). مرجع سابق

[2] قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، مرجع سابق ،

الاستقرار الهيكلي والذي يتحقق عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و (CUSUMS) داخل الحدود الحرجة عند مستوى (5%)، وبالنظر في مخرجات الاختبار يتأكد انسجام النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل

شكل رقم (11): الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)

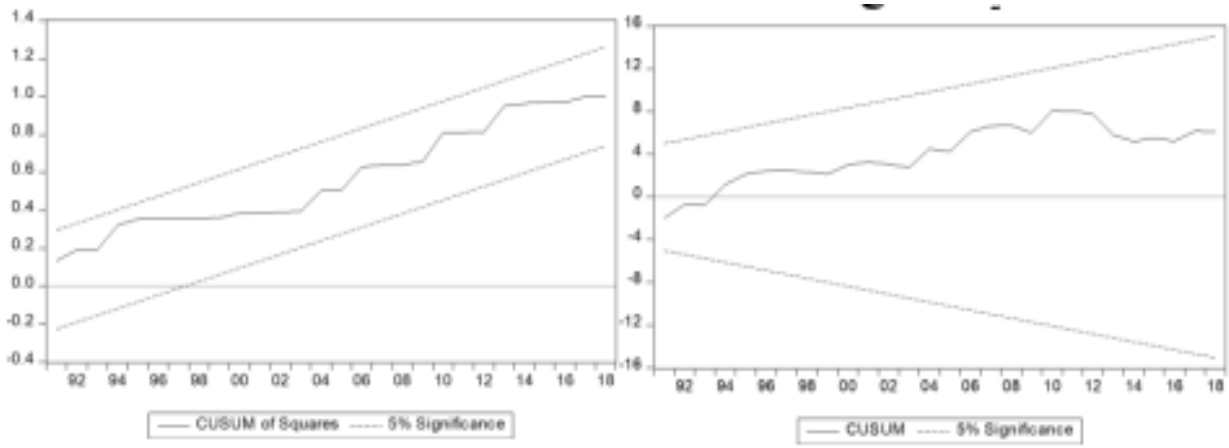

هـ ، معامل تصحيح الخطأ للنموذج، ومن خلال مخرجات الاختبار يمكن ملاحظة أن قيمة المعامل بلغت (0.395)، وهي مستوفية للشروط النظرية، فهي سالبة ومعنوية، وللحصول على عدد السنوات التي يرجح أن يعود فيها النموذج للاستقرار في حين اختل أحد المتغيرات المستقلة، نقوم بقسمة العدد (1) على القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ليتضح أن النموذج محل الدراسة يرجع إلى وضعية التوازن على الأقل خلال سنتين و6 أشهر تقريبا، وهي نتيجة منطقية جدة نظرا الطبيعة الظاهرة [1].

جدول رقم (17): معامل تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.39	0.069	-5.65	0.00

[1] محي عيسى كاظم الوزني ومناضل عباس مرجع سابق

ثانيا: تحليل النتائج

أ. نتائج اختبار المعنوية على المدى القصير: من خلال مخرجات التقدير، وبالنظر في الجدول (13) نلاحظ أنه عند مستوى (6%) تبين أن كل المتغيرات ذات معنوية احصائية، وأنه يمكن الاعتماد عليها لتفسير مستوى التحصيل العلمي" لتلاميذ المدارس الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 2018، كذلك، وبقراءة احصائية "فيشر" التي يرمز لها تبين أن النموذج ذو معنوية احصائية ، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي [1]

ب. معامل التحديد بقراءة فيمة "معامل التحديد المعدل (F) "من الجدول (13) والتي بلغت (0.79)، يتضح أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها تفسر احصائية بنسبة (79.7 %) المتغير التايع، والنسبة المتبقية (20.3 %) تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج؛ وهذه القيمة جيدة جدا، وتعبر عن جودة النموذج وصلاحيته في عملية التحليل الاقتصادي [2]

جدول رقم (18): اختبار معنوية النموذج وقيمة معامل الارتباط Methodi RDL Variable 5D–

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EDU(-1)	0.60	0.09	6.31	0.00
MW	0.08	0.02	3.73	0.00
GOV	0.08	0.02	3.27	0.00
INF	-0.29	0.15	-1.94	0.05
C	10.59	3.90	2.71	0.00
Adjusted R-squared	0.79			
Prob(F-statistic)	0.00			

[1] وانغ شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). مرجع سابق

[2] فدوري طارق، (2015-2016).. مرجع سابق

ج. نتائج اختبار المعنوية الاحصائية على المدى الطويل، عبر نتائج تحليل التكامل المشترك.

جدول رقم (19): اختبار معنوية معلمات النموذج على المدى البعيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MW	0.20	0.05	4.10	0.00
GOV	0.20	0.07	2.58	0.01
INF	-0.75	0.34	-2.18	0.03
C	26.77	5.45	4.90	0.00

وبالنظر في الجدول 14 نلاحظ أنه عند مستوى (5%)، كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية، ما يعني أن كل "الحد الأدنى للأجور (mw) "، الدعم الحكومي (gov) ، ومعدل التضخم (inf) لها أثر بعيد المدى على "التحصيل العلمي" للتلاميذ (edu) . د. اختبار التغير الهيكلية [1]

جدول رقم (20): اختبار التغير الهيكلي (Chow) عند العام 1990

Chow Breakpoint Test: 1991

F-statistic	3.50	Prob. F(4,41)	0.01
Log likelihood ratio	14.39	Prob. Chi-Square(4)	0.00
Wald Statistic	14.00	Prob. Chi-Square(4)	0.00

الجدول 15 نلاحظ أن احتمالية الاختبار (أقل من القيمة المئوية لمستوى المعنوية (5%)، وهو ما يبين أن العام 1991 عندما طبقت الحكومة الجزائرية نظام الحد الأدنى للأجور (mw) "كان لذلك أثر ذلك على التحصيل العلمي" للتلاميذ.(edu).

ومن خلال الجدول (13) و(14) يمكن استخراج معادلة الانحدار الخطية للنموذج على المدى القريب والبعيد، كالآتي:

على المدى القريب

$$edu=10.59+0.08wm+0.08gov-0.29inf - \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

[1] وانغ شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). مرجع سابق

على المدى البعيد

edu=26.77+0.20wm+0.20gov−0.75inf − ..... (09)

ومن خلال المعادلتين (08) و(09)، يمكن القول، أن "الحد الثابت (C) " والذي يعكس التغير في "التحصيل العلمي (edu) " بصورة مستقلة قيم المتغيرات المستقلة، تظهر النتيجة أن قيمته بلغت (C= 10.59) على المدى القريب و (C= 26.77) على المدى البعيد، وبإشارة موجبة (+) على المديين، وهي النتيجة تفسر على أن قيم نسبة النجاح في امتحان البكالوريا" قد تبلغ على المدى البعيد نسبة 26.77 % سنويا حتى في حال لم تقرر الحكومة أي زيادات في الأجور .

خلاصة الفصل:

يمكن استنتاج الآتي :

1. يعتبر "التضخم (inf) "من أكثر الظواهر التي تأثر في "التحصيل العلمي (edu) "، وهي النتيجة التي تأكدت عندما ارتفع قيمة معلمة "التضخم" من حدود (0.29) على المدى القصير إلى حوالي الضعف على المدى البعيد (0.75)، كما أن إشارته سالبة (−)، وهو ما يوضح الاتجاه العكسي القوي للعلاقة، أي أن خفض 1% في معدل "التضخم" يؤدي إلى زيادة قدرها0.75% في "التحصيل العلمي" على المدى البعيد، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، من ناحية ومع المشاهدة الواقعية للظاهرة من ناحية ثانية. وعليه، فإن الدولة وفي حين أرادت تحسين "التحصيل العلمي" للتلاميذ من خلال رفع "الأجور" فعليها السعي بجيدة لخفض معدلات "التضخم" للمحافظة على القدرة الشرائية للمعلم.

2. تشير النتائج إلى الأثر الموجب (+) وشبه المتساوي لكل من "الحد الأدنى للأجور(mw) " الدعم الحكومي (gov) على "التحصيل العلمي" للتلاميذ، فمن خلال مخرجات عملية التقدير بلغت قيمة معلمات كل منهما حدود (0.20)، أي أن زيادة 1% في كل من الحد الأدنى للأجور"، الدعم الحكومي يؤدي إلى زيادة قدرها 0.4 % في "التحصيل العلمي" على المدى البعيد. في الأخير، ومن خلال ما سبق، واستنادا إلى ايحاءات القسم النظري ورؤى وآراء الدراسات السابقة، ومن خلال مخرجات عملية التقدير الاحصائي للنموذج القياسي المقترح، وفي ضوء "المنهج الاستقرائي" المعتمد.

خاتمـــة

تناولت هذه الدراسة في الفصول السابقة المواضيع التالية: التحليل النظري للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، وتحيل واقع النمو الاقتصادي والتعليم في الجزائر خلال الفترة 1999 2019 من جهة، كما تناولت دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الج ازئر خلال نفس الفترة من جهة أخرى وقد توسلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- من خلال المعطيات السابقة يبدو جليا أن المجهودات من قبل الحكومة الجزائرية فيما يخص تطور التعليم ما قبل الجامعي، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية (ارتفاع في عدد الهياكل، ارتفاع في عدد كل من الطلبة، الأساتذة، تنوع في الفروع والتخصصات. حيث يلاحظ أن هناك إقبال متزايد على التعليم في الجزائر، ويتمثل ذلك في زيادة أعداد الطلبة في المرحلة الأساسية والثانوية و التعليم العالي خلال الفترة1990 2019 يرجع هذا التزايد إلى العوامل التالية:

- ✓ النمو السكاني السريع في الجزائر، مما أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم ويظهر هذا بوضوح في زيادة أعداد الطلاب والطالبات المسجلين في مراحل التعليم المختلفة كما موضح في الملحق.
- ✓ النظرة الاجتماعية الايجابية من المجتمع الج ازئري تجاه التعليم، حيث أن معظم الآباء يؤمنون أن التعليم يعود بالنفع على أبنائهم من حيث المكانة الاجتماعية، والقدرة على التعامل مع وظائف الدولة.
- ✓ هذا بالإضافة إلى جهود الحكومة الجزائرية واهتمامها بالتوسع في التعليم باعتباره الوسيلة الرئيسية لإعداد القوى البشرية التي يحتاجها المجتمع الجزائري، من اجل تنفيذ خطط التنمية، فقد هدفت هذه المخططات إلى تحقيق مجانية التعليم وتعميم التعليم الابتدائي، كما هدفت إلى تحقيق إلزامية التعليم للجنسين.

2- كما توصلت الدراسة إلى أن التوسع الكمي في مراحل التعليم الذي عرفته الجزائر كانت له آثار على النمو الاقتصادي حيث وجدنا:

- ✓ تم نفي الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة بين إجمالي الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي والعالي، لأن الزيادة في إجمالي الطلبة المسجلين لا تأثر على النمو الاقتصادي.
- ✓ ان هناك علاقة ايجابية طردية قوية بين إجمالي حجم العمالة واجمالي الناتج الداخلي الخام، وبناءا على هذا يمكن القول بان فرضية بحثنا مقبولة، بمعنى أن حجم العمالة يؤثر في الناتج الداخلي الخام
- ✓ وانطلاقا من الدراسة القياسية فان معامل التحديد 91%من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام سببها التغير في حجم العمالة.
- ✓ أن هناك علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام وعدد الطلبة المسجلين في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، وبناءا على هذا يمكن القول بان فرضية بحثنا مقبولة.

رغم التأثيرات الايجابية للتوسع في التعليم على النمو الاقتصادي، إلا أن نظام التعليم في الجزائر لا يزال يعاني من قصور كبيرة في عدة أوجه لها تأثي ارت سلبية على سوق العمل وهي كما يلي: ارتفاع معدل الرسوب لتلاميذ الثانوي.

التوصيات:

وبعد هذه النتائج ارتأينا طرح بعض التوصيات والتي تتمثل في:

- ✓ محاولة تطبيق نماذج النمو الداخلي على الاقتصاد الج ازئري لكشف أهم المتغي ارت الأخرى التي تدفع بمعدلات النمو نحو الأفضل؛
- ✓ إصلاح النظام التعليمي لتحقيق التكامل والتلاؤم مع سوق العمل الج ازئري، وتوافق البرامج التعليمية معه متطلباته؛
- ✓ يجب إل ازم توجيه الإنفاق الاستثماري على التعليم لكافة المستلزمات المهمة والخاصة بالتعليم؛
- ✓ الاهتمام بالاستثمارات في قطاع التعليم بكافة أنواعه لما له من دور رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ توسيع مصادر تمويل الإنفاق على التعليم.

آفاق البحث :

نظرا لإرتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حولنا تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة. وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ود ارسة:

- ✓ أثر التعليم على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ أثر التعليم على انخفاض الجريمة في المجتمع

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1.الأحمد ، د.هند التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحث مقدم إلى كلية العلوم الاجتماعية جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض2017.

2.أحمد عبد الفتاح الزكي ومحمد سلمان الخزاعلة (2013)، التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

3.الأستاذ فؤاد محمد مهنا: سياسة الوظائف العامة و تطبيقاتها في ضوء مبادئ علم التنظيم الإداري 1967دار المعارف.

4.البدري ، احمد التخلف الاقتصادي ، بدون طبعة ، الجزائر ، الناشر: ديوان المطبوعات الجامعي1983

5.بوحفص مباركي وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع :الجامعة الجزائرية نموذجا، الملتقى العربي :التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات، ج 1وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع 2002 / 2001.

6.الحربي ، خالد سليم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسعودية في المجتمع السعودي ، بدون طبعة 2011، مكة المكرمة ، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية . ص 88

7.زهير صيفي دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة في الإستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر2009.

8.سعيد مقدم : الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من ور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة "ديوان المطبوعات الجامعية.

9.سعيد مقدم الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010/2009.

10. عبيد ، د.كمال محمد نشأة اقتصاديات التعليم ، بحث مقدم إلى : جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم 2015 .

11. عمار عوابدي: فكرة السلطة الرئاسية ومظاهرة في الادارة العامة الحديثة. رسالة دكتورة دولة. جامعة الجزائر. معهد الحقوق والعلوم الادارية.

12. غربي علي، سلاطنية بلقاسم، قيرة إسماعيل تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر ، 2002

13. فواد مهنى : سياسة الوظائف العامة و تطبقانها في ضوء مبادي علم التنظيم الاداري .دار المعارف القاهرة.

14. قانون رقم 70-7بتاريخ 02جانفي 1970يتضمن إصلاح الأجر الأدنى المضمون وانشاء الأجر الأدنى المتزايد

15. كبداني ، احمد اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أبي بكر بلفايد ، الجزائر – تلمسان 2013

16. محمد ابراهيم أو العابدين : مبادي القانون لرجال الاعمال – المملكة العربية السعودية القاهرة.

17. محمد حمادة شطا – النظرية العامة للاجور و المرتبات- دار المطبوعات الجامعية..

18. 1983.

ثانيا: المجلات والملتقيات:

1. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 26، السنة2021.

2. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي 2012 اقتصاديات التعليم ، الكويت ، الناشر: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي.

3. الموسوعة العربية العالمية،1999 مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثالثا: القوانين والدساتير:

1. برنامج رئيس الجمهورية لخطابه في سبتمبر 2005الذي تم تنفيذه و على سبيل المثال قانون رقم 15-14المورخ في 2015/07/15.

2. الجريدة الرسمية رقم 41بتاريخ 2015 07/ 29

3. صدور المرسوم رقم 126/95المؤرخ في 29أفريل 1995المعدل والمتمم للمرسوم رقم 145/66المؤرخ في 6 جوان 1966المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق جامعة، الجزائر.

4. القانون العام للوظيفة العمومية 06-03المورخ في 2006/07/15 بتضمن جملة من القواعد خاصة بالحياة المهنية. ج.ر. رقم46 .

5. أحمد محيو المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية – جامعة الجزائر كلية الحقوق –عدد 1المجلد 19مارس 198

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. Abdellah ALI TOUDERT,cours de monnaie et répartition, OPU, ALGERIE, 1983.

2. Damodar N. Gujarati Traduction de la 4e edition américaine par Bernard Bernier," Econométrie", de Boeck & Larcier S, 2004 éditions de Boeckuniversité 1"* édition.

3. Dimitri Wiss "La gestion des ressources humaines", édition des organisation, France, 1995.

4. Dombusch R. and Fischer S," Macroeconomics", 1994.

5. Frédéric Teulon," Travail et emploi ", ellipses, Paris, 1999.

6. G.Myrdal," Asian Drama", Vol.III, New-York. 1968.

7. Hamid BALI, "INFLATION et MAL développement en Algérie", OPU, ALGERIE, 1993.

8. J.L. Lheritier, "Les déterminants du salaires", Economie et Statistique n°257,1992.

9. Jean-Michel Cousineau, "Economie du travail", Gaétan Morin, Canada, 1981.

10. L.Skion, L.Blonlin, B. fabi, F.Chevalier, "La gestion des ressources humaines", 4eme lins, 1993.

11. Laurence H. MayerK" Macroeconomics, Amodel Building Approach", South Western Publishing, compary, 1980.

12. MONTARNAL.H, "Les salaires, l'inflation et les changes", Paris, 1925.

13. Paul BRIERE," Salaires et Niveau de vie en U.R.S.S", PARIS, 1951